

**العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية
التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية؟
دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية**

دكتور

سيد سالم محمد أبو سالم

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية؟

"دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

سيد سالم محمد أبو سالم

مدرس بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر

ملخص

يختبر هذا البحث العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات المساهمة المصرية. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على عينة مكونة من ٨٨ شركة مساهمة مصرية (٤٧٣ مشاهدة) مقيدة بالبورصة وتنتمي إلى أربعة عشر قطاعاً اقتصادياً غير مالي في الفترة بين عامي ٢٠١٣م و٢٠١٨م. ومن أجل اختبار فرضية البحث، تم الاستعانة بثلاثة مقاييس لحجم الشركة، هي: إجمالي الأصول بالقيمة الدفترية، إجمالي الأصول بالقيمة السوقية، وإجمالي الإيرادات. كما تم الاستعانة بمعدل الضريبة الفعلي كمقياس عكسي لمستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركة. وبعد ضبط التأثيرات المحتملة لكل من الرافعة المالية، فرص نمو الشركة، ربحية الشركة، كثافة رأس المال، وكثافة المخزون على معدل الضريبة الفعلي، توصل الباحث من خلال الاعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد إلى علاقة سالبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي. وهو ما يعنى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي. وتحمل تلك النتيجة بين طياتها دعماً إمبريقياً واضحاً لفرضية القوة السياسية، وتدحض كذلك توقعات نظرية التكلفة السياسية بشأن وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والعبء الضريبي الذي يقع على عاتقها.

الكلمات الدالة: حجم الشركة، التجنب الضريبي، معدل الضريبة الفعلي، نظرية التكلفة السياسية، نظرية القوة السياسية.

١. مشكلة البحث

تمثل الضرائب أهم صور الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة بالإجبار، أى بما لها من سلطة سيادية أمرية^(١) فالضريبة، بالتعريف، هي اقتطاع مالى تقوم به الدولة، عن طريق الجبر، من دخل الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل النفقات العامة للدولة، ودون مقابل خاص لدافعها، حيث يتمثل الغرض منها فى تحقيق نفع عام. وتتجلى فكرة الإجبار أو الإكراه، فى إنفراد السلطات العامة وحدها، دون أن يكون ذلك باتفاق خاص بينها وبين كل ممول على حده، بوضع النظام القانونى للضرائب، فهى التى تحدد وعائها، وتعين سعرها وكيفية تحصيلها (عارف، ٢٠٠١).^(٢)

ولأن الرغبة فى تجنب أداء الضريبة غريزة بشرية تنبع من الحب الفطرى للمال، وعدم التساهل فى انتزاعه من صاحبه بغير منفعة مباشرة تعود عليه. ولما كانت الضريبة فى تعريفها الشائع أنها فريضة تودى جبراً دون أن يحصل الملتزم بها على نفع مباشر مقابل لها، كان السعى إلى التجنب مفهوماً ومبرراً عند الكثيرين، طالما لا يصل إلى حد مخالفة القوانين. بمعنى آخر يشكل التجنب الضريبى (Tax Avoidance) السرداب الذى يمرق منه الراغبون فى تفتادى الضريبة دون أن تطالهم يد القانون أو تقرعهم هراوته القاسية (صديق، ٢٠١١).

وقد أشارت منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development "OECD") إلى أن التجنب الضريبى مصطلح يصعب تعريفه، ولكنه يستخدم بشكل عام لوصف ترتيب شئون دافع الضرائب (الممول) الذى يهدف إلى تقليل إلتزامه الضريبى، وأنه على الرغم من أن هذا الترتيب يمكن أن يكون قانونياً بحتاً، إلا أنه يتعارض عادةً مع نية أو قصد القانون الذى يهدف إلى إتباعه. وهو ما يعنى أن

(١) لم تكن الضريبة إجبارية فى أول أمرها. إذ بدأت الضريبة فى شكل هدايا يقدمها أفراد القبيلة لرئيسها. وفى مرحلة ثانية أصبح رئيس القبيلة لا ينتظر حتى يقدم الأفراد الهدايا أو الخدمات، وإنما أصبح يطالبهم بها فى صورة رجاء. ثم جاءت بعد ذلك مرحلة ثالثة كان الأفراد يشعرون فيها بضرورة إعانة الحكومة على تأدية وظائفها، فسميت جميع أنواع الضرائب فى ذلك العصر بالإعانة أو المساهمة (Aid or Contribution) لأنها كانت تساعد فى تكملة إيرادات الملك أو الأمير. وفى مرحلة تالية شعر الأفراد أنهم بتقديم المال والخدمات للحكومة يؤدون واجباً عليهم فأطلق على الضريبة الواجب (Duty). وفى المرحلة الأخيرة برزت فكرة إجبار الدولة للفرد على أداء الضريبة فأطلق عليها الفرض (Imposition) (عارف، ٢٠٠١).

(٢) على الرغم من أن الضريبة لا تفرض ولا تعدل ولا تلغى إلا بموافقة البرلمان الممثل للشعب، أى لمجموع الممولين، وهذا من المبادئ المسلم بها فى القانون الدستورى، إلا أن هذا المبدأ لا يتنافى مع فكرة الإجبار فى فرض الضريبة. فبالرغم من موافقة البرلمان، إلا أن الضريبة لا تفرض بموافقة كل ممول على حده. فبالنسبة لكل ممول فرد أو مؤسسة تعتبر الضريبة جبرية. وتؤكد فكرة الإجبار، من ناحية أخرى، بالنظر إلى أن إمتناع الممول عن دفع الضريبة المستحقة عليه يوقعه تحت طائلة القانون، حيث تلجأ الدولة إلى وسائل التنفيذ الجبرى ضده، للحصول على الضريبة.

الممولين الذين يعتمدون إلى تجنب الضريبة يوفقون معاملاتهم مع ما يتطلبه القانون من حيث المظهر أو الشكل، بينما يقصدون في الواقع أو الجوهر إقتناص المزايا الضريبية التي يوفرها النص دون أن تتحقق الغاية الاقتصادية منه (صديق، ٢٠١١).

لذا، نجد أن العديد من الإدارات الضريبية على مستوى العالم اهتمت بوضع الإجراءات أو القواعد التي تعينها على مكافحة التجنب الضريبي، سواء قننت هذه القواعد في النص التشريعي، أو اعتمدت على المبادئ العامة، أو السوابق القضائية. ففي مصر، على سبيل المثال، نجد أن المادة (٩٢ مكرراً) من القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤م الصادر بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م، قد نصت على أنه: "عند تحديد الربط الضريبي لا يعتد بالأثر الضريبي لأية معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو أحد الأغراض الرئيسية تجنب الضريبة بالتخلص منها أو تأجيلها، يستوى في ذلك أن تتم المعاملة على شكل صفقة أو اتفاق أو وعد أو غير ذلك، أو أن تتم على مرحلة واحدة أو على عدة مراحل، وتكون العبرة لدى ربط الضريبة بالجوهر الاقتصادي الحقيقي للمعاملة."^(٣)

ويختلف التجنب الضريبي بهذا التعريف عن التهرب الضريبي (Tax Evasion)، فقد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن التهرب الضريبي يستخدم بشكل عام ليعنى الترتيبات غير القانونية حيث تكون المسؤولية عن الضرائب مخفية أو متجاهلة (Ignored)، أى أن الممول يدفع ضرائب أقل مما هو ملزم قانوناً بدفعه عن طريق إخفاء الدخل أو المعلومات عن السلطات الضريبية.^(٤) ويعنى ذلك أن كلاً من التجنب والتهرب متشابهان في الغاية ولكنهما مختلفان في الوسيلة، ففي التجنب يستفيد الممول من الوسائل

(٣) أشارت المادة (٩٢ مكرراً) من القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤م، كذلك، إلى أنه: "يكون الغرض الرئيسي للمعاملة أو أحد الأغراض تجنب الضريبة، بصفة خاصة في الحالات الآتية: (أ) إذا كان الربح المتوقع لها قبل خصم الضريبة ضئيل بالمقارنة مع قيمة المزايا الضريبية المتوقعة للمعاملة؛ (ب) أدت المعاملة إلى إعفاءات ضريبية ملحوظة لا تعكس المخاطر التي يتعرض لها الممول أو تدفقاته النقدية نتيجة للمعاملة؛ (ج) إذا تضمنت المعاملة بعض العناصر التي لها تأثير متناقض أو يؤدي إلى إلغاء بعضها بعض. وفي جميع الأحوال يقع على المصلحة عبء إثبات أن الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية هو تجنب الضريبة، وللممول أن يقدم الدليل على أنه لا توجد أسباب ضريبية وراء اختياره أو إتمامه للمعاملة. وتشكل لجنة بقرار من الوزير برئاسة رئيس المصلحة أو من ينيبه للنظر في حالات التجنب الضريبي، ولا يجوز إخطار الممول بتوافر إحدى حالات تجنب الضريبة في شأنه إلا بعد موافقة اللجنة."

(٤) لذلك عادة ما يعرف التهرب من الضريبة بـ "الغش الضريبي." ويصبح التخلص من الضريبة غشاً حينما يمتنع الممول، الذي توافرت فيه شروط الخضوع للضريبة، عن الوفاء بها مستعيناً في ذلك بكافة أشكال الغش، وهي مختلفة ومتعددة. وقد يتم ذلك بمناسبة تحديد وعاء الضريبة وربطها، حينما يقدم الممول إقراراً غير صحيح. كما قد يتم أيضاً بمناسبة تحصيل الضريبة حينما يقوم الممول بإخفاء أمواله ليفوت على الإدارة الضريبية استيفاء حقها منه (عارف، ٢٠٠١).

المشروعة قانوناً، بينما يعمد المتهرب إلى مخالفة القوانين والإحتيال عليها.^(٥) أى أن الإختلاف الرئيسى بين التجنب والتهرب الضريبي هو قانونية الحدث.

ونظراً للآثار الإقتصادية المهمة لظاهرة التجنب الضريبي على كل من المستويين الكلى (الدولة) والجزئى (المنشأة)، اتجهت العديد من الدراسات السابقة لدراسة العوامل المحددة لممارسة تلك الظاهرة من قبل منشآت الأعمال. ويعد حجم الشركة واحداً من تلك العوامل، والذي حظى باهتمام بالغ بشأن تأثيره المتوقع على ممارسة ظاهرة التجنب الضريبي، وذلك نظراً للجدل الأكاديمي القائم بشأن طبيعة هذا التأثير. حيث أنه بمراجعة الأدبيات القائمة فى هذا الصدد، نجد أنه قد طُرحت نظريتين على طرفى نقيض بشأن علاقة حجم الشركة بظاهرة التجنب الضريبي، هما: نظرية التكلفة السياسية (Political Cost Theory)، ونظرية القوة السياسية (Political Power Theory).

ووفقاً لنظرية التكلفة السياسية، فإن الضرائب على أرباح الشركات هي وسيلة مباشرة لتحويل ثروة الشركات، وتشكل إحدى عناصر التكاليف السياسية التى تتعرض لها الشركة.^(٦) لذا، فإن الشركات الكبيرة يتوقع أن يكون لديها

(٥) يعد التهرب الضريبي من أكثر الجرائم إضراراً بالمال العام ونظراً لخطورة هذه الجريمة كان من الطبيعي والمنطقي تغليظ عقوبة التهرب الضريبي فى التشريع الضريبي المصرى، حيث نصت المادة (٦٧) من قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦م على أنه: "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى أى قانون آخر، يعاقب على التهرب من الضريبة وضريبة الجداول بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التى استعملت فى التهريب، وذلك فيما عدا السفن والطائرات، ما لم تكن أعدت أو أجرت فعلاً بمعرفة مالكها لهذا الغرض. ويحكم على الفاعلين متضامنين بالضريبة أو ضريبة الجداول أو كليهما، بحسب الأحوال، والضريبة الإضافية. وتضاعف العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة فى حالة تكرار الجريمة خلال ثلاث سنوات. وفى جميع الأحوال تعد جريمة التهرب من الضريبة وضريبة الجداول من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة."

(٦) التكاليف السياسية مصطلح حديث نسبياً فى المحاسبة، أدخله إلى محيطها كل من (Watts and Zimmerman, 1978) ويقصد به تلك التكاليف التى تتكبدها الشركة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة التدخل الحكومى فى شئونها بفرض إجراءات رقابية أو إشرافية أو تنظيمية من شأنها أن تؤثر على قيمة الشركة وتدفقاتها النقدية الحالية والمستقبلية، ومن أمثلة تلك التكاليف على سبيل المثال لا الحصر (هويدى، ١٩٨٩): التكاليف الناتجة عن التدخل الحكومى بفرض أسعار جبرية لخدمة المستهلكين (مثل أسعار الدواء فى مصر)؛ التكاليف الناتجة عن فرض ضرائب إضافية أو استحداث أنواع جديدة من الضرائب للشركات العملاقة (مثلما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٧٥م عندما فرضت الحكومة الأمريكية ضرائب إضافية على شركات البترول الأمريكية نتيجة تحقيقها أرباح قدرية شديدة الإرتفاع فى تلك الفترة)؛ التكاليف الناتجة عن مكافحة الإحتكار وتشجيع الدولة للوحدات الإقتصادية الجديدة للدخول فى صناعة معينة، مما يؤدى إلى تخفيض نصيب الوحدات الإقتصادية القائمة من سوق منتجاتها؛ التكاليف الناتجة عن مطالبات نقابات العمال بزيادة الأجور أو الحصول على مزايا عينية جديدة خاصة فى ظل تحقيق الشركة لمعدلات ربحية مرتفعة؛ والتكاليف الناتجة عن الضغوط التى تمارسها جماعات الضغط والأحزاب السياسية على الوحدات الإقتصادية لتفرض عليها التزامات إجتماعية ضخمة (مثل إقامة المستشفيات والمدارس أو توفير فرص عمل إضافية.. إلخ).

معدلات ضرائب فعلية ("ETR's Effective Tax Rates") أكبر بكثير من تلك التي تخضع لها أرباح الشركات الصغيرة. وهو ما يعنى أن الشركات الكبيرة تكون لديها قدرة أقل على ممارسة التجنب الضريبي إذا ما قورنت بالشركات الصغيرة. ويُرجع (Zimmerman, 1983) ذلك إلى التدقيق الحكومي الصارم الذي تخضع له الشركات الكبيرة، والذي يحد من قدرتها على ممارسة ظاهرة التجنب الضريبي، ومحاولة تخفيض معدلات الضرائب الفعلية التي تخضع لها.

الشركات الكبيرة تميل إلى أن تكون أكثر نجاحاً، ويكون لديها معدلات ضرائب فعلية كبيرة، وذلك لأن الوفورات الضريبية الناجمة عن مصروفات الفائدة والإهلاك تميل إلى أن تكون ثابتة في الأجل القصير. فإذا كان لدى شركتين نفس الأصول والخصوم، فإن الشركة الأكثر نجاحاً (أى الأكثر ربحية) سيكون لديها معدل ضريبة فعلى أعلى من الشركة الأخرى. لذا، يرى (Zimmerman, 1983) أن معدلات الضرائب الفعلية بجانب كونها أحد مكونات التكاليف السياسية للشركات، هي أيضاً تشكل مؤشراً للتكاليف السياسية الحالية والمستقبلية إلى المدى الذي ترتبط فيه معدلات الضرائب الفعلية ونجاح الشركات بعلاقة موجبة، والطبيعى أن تتعرض الشركات الناجحة لمزيد من التدقيق الحكومي.

وعلى النقيض من وجهة النظر السابقة، تنتبأ نظرية القوة السياسية بوجود علاقة سالبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلية الذي تخضع له أرباحها، أى كلما زاد حجم الشركة كلما زادت قدرتها على ممارسة التجنب الضريبي. ويُرجع (Siegfried, 1972) ذلك إلى أن الشركات الكبيرة يكون لديها إمكانيات أكبر للتأثير على العملية السياسية لصالحها، نتيجة ما تتمتع به من قوة إقتصادية وسياسية فائقة مقارنةً بالشركات الأصغر، وبالتالي تكون أكثر قدرةً على تجنب الأعباء الضريبية إذا ما قورنت بالشركات الصغيرة.^(٧)

(٧) درس (Siegfried, 1972) تأثير حجم الشركة على معدلات الضرائب الفعلية، وافترض أن الشركات الأكبر سيكون لديها معدلات ضرائب فعلية أقل من الشركات الأصغر للأسباب الثلاثة التالية: (١) تمتلك الشركات الأكبر موارد أكبر للتأثير على العملية السياسية لصالحها؛ (٢) تمتلك الشركات الأكبر موارد أكبر لتطوير الخبرة في مجال التخطيط الضريبي (Tax Planning)؛ (٣) تمتلك الشركات الأكبر موارد أكبر لتنظيم أنشطتها بالطرق التي تحقق الوفر الضريبي الأمثل (Optimal Tax Saving).

على وجه الخصوص، يمكن للشركات الكبيرة استخدام مواردها وقوتها السياسية للتفاوض بشأن الأعباء الضريبية المفروضة عليهم من قبل السلطات الضريبية، أو التأثير على التشريعات الضريبية التي تصدر لصالحها (Lobbying Activities)، مما يؤدي إلى إنخفاض معدلات الضرائب الفعلية التي تخضع لها أرباح الشركات الكبيرة مقارنةً بمعدلات الضرائب الفعلية التي تخضع لها أرباح الشركات الصغيرة (Salamon and Siegfried, 1977).^(٨)

وفي ضوء هذا التناقض الواضح بين كل من نظرتي التكلفة السياسية والقوة السياسية بشأن تفسير العلاقة بين حجم الشركة وظاهرة التجنب الضريبي، يتضح أن هذه القضية تعد مجالاً خصباً لمزيد من البحث والدراسة، وأن هناك العديد من التساؤلات المهمة التي تتعلق بالآثار الاقتصادية والسياسية لتزايد حجم الشركات، لا تنطوي على إجابات كافية. من هذا المنطلق، يسعى البحث الحالي إلى الإجابة على التساؤل التالي: ما هي العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات المساهمة المصرية؟

٢. هدف البحث

في ضوء مشكلة البحث، يتمثل الهدف الأساسي للبحث الحالي في التعرف على طبيعة العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات المساهمة المصرية.

٣. أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل أو اعتبارات لعل من أهمها ما يلي:
(١) يعد موضوع التجنب الضريبي من الموضوعات التي تتطلب مزيداً من البحث والدراسة في بيئة الأعمال المصرية، خاصةً في ظل ضعف الإلتزام الطوعي بالضريبة من قبل الشركات، إذ لم تتطور ثقافة دفع الضريبة عن قناعة واختيار في الدول النامية، ومن بينها مصر، بالشكل الذي تطورت به تلك الثقافة في الدول المتقدمة.

(٨) يشير كل من (Coolidge and Tullock, 1980) إلى أن العلاقة بين حجم المنظمات الاقتصادية والقوة السياسية تعد علاقة معقدة. فهناك من يشعر بأن القوة السياسية في النظم الديمقراطية يجب أن يمارسها المواطنون فقط على أساس واحد لواحد (One-for-one Basis)، وأن المنظمات الاقتصادية لا ينبغي أن يكون لها أي قوة سياسية على الإطلاق. وسواء كان ذلك مرغوباً أم لا، فمن الواضح أنه ليس وصفاً جيداً للعالم كما هو. فمن المسلم به أن المؤسسات الاقتصادية تتمتع بقدر كبير من القوة التي لا تأتي بالكامل من قدرتها على تعبئة الناخبين (Mobilize Voters)، وإن كان ليس من الواضح تماماً ما هي المعايير التي قد نستخدمها في الحكم على ما إذا كانت هذه الدرجة من القوة أكبر أو أقل مما ينبغي أن تكون.

(٢) لم يتعود الممول في الدول النامية، ومن بينها مصر، دفع الضريبة طواعيةً تاركاً هذه المهمة للإدارة الضريبية تبذل قصارى جهدها في التحصيل الجبري الذي يتطلب اتخاذ إجراءات طويلة ومعقدة، وهو الأمر الذي يوفر وقتاً للممول للإستفادة من دين الضريبة لصالحه. ومن ثم، فإن نتائج البحث الحالي قد تساعد الإدارة الضريبية المصرية في تحديد الشركات التي يجب إيلائها الإهتمام الكافي بالشكل الذي يسهم في تحسين مستوى إلتزامها الضريبي، ويقلل من خطر الممارسات الضريبية العدوانية التي يمكن أن تمارسها في سبيل تجنب الوفاء بإلتزاماتها الضريبية تجاه الدولة المصرية.

(٣) تمثل الحصيلة الضريبية العمود الفقري للموازنة العامة للدولة المصرية، كما يلعب النظام الضريبي المصري دوراً مهماً في خفض عجز الموازنة. لذا، تعتبر مصر بيئة ملائمة لدراسة مشكلة البحث الحالي، وذلك بسبب ما يترتب على ممارسات التجنب الضريبي من أضرار بالغة للموازنة العامة للدولة المصرية.

(٤) يسهم البحث الحالي في اختبار القوة التفسيرية لكل من نظريتي التكلفة السياسية والقوة السياسية بشأن ما قدمته هاتين النظريتين من تحليلات متناقضة بشأن التأثير المحتمل لحجم الشركة على ممارسة ظاهرة التجنب الضريبي، وذلك من خلال ما تمثله نتائج البحث الحالي من أدلة إمبريقية قد تدعم أو تدحض توقعات أي من هاتين النظريتين بشأن طبيعة هذا التأثير داخل بيئة الأعمال المصرية.

(٥) الحاجة الماسة لدراسة منهجية تستهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات المساهمة المصرية، خاصةً في ظل ندرة الدراسات السابقة - لحد علم الباحث - التي تم إجراؤها في بيئة الأعمال المصرية للتحقق من طبيعة هذه العلاقة.

٤. مراجعة الدراسات السابقة وتطوير فرضية البحث

توفر الدراسات السابقة أدلة إمبريقية يدعم بعضها توقعات نظرية التكلفة السياسية بشأن طبيعة العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يعكسه معدل الضريبة الفعلي الذي تخضع له أرباحها، ويدعم بعضها الآخر توقعات نظرية القوة السياسية بشأن تلك العلاقة. فمن ناحية، أشارت دراسة

(Zimmerman, 1983) والتي تم إجراؤها على عينة مكونة من ٤٣٥١٥ مشاهدة لشركات أمريكية مقيدة بالبورصة وتنتمي إلى خمسة قطاعات غير مالية في الفترة بين عامي ١٩٤٧م و١٩٨١م، إلى أن الشركات الأمريكية الكبيرة تدفع المزيد من الضرائب بسبب ما تعانيه من تدقيق حكومي و عام كبير، ونتيجة لذلك فإنها تكون أقل احتمالاً أن تتحايل على مسؤولياتها الضريبية^(٩). فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أكبر خمسون شركة أمريكية شملتها عينة الدراسة شهدت أعلى معدلات ضرائب فعلية، وهو ما يؤيد على - حد تعبيرها - فرضية التكلفة السياسية، ويدعم كذلك الاستخدام السابق لحجم الشركة كمقياس للتكاليف السياسية للشركة.

وقد أشارت دراسة (Omer et al., 1993) والتي تم إجراؤها على عينة مكونة من ١١٦٤ شركة أمريكية في الفترة بين عامي ١٩٨٠م و١٩٨٦م بهدف التحقق مما إذا كانت الاستنتاجات المتعلقة بالعلاقة بين حجم الشركة ومعدلات الضرائب الفعلية تتأثر باختيار مقياس معدل الضريبة الفعلية، وذلك من خلال الإعتماد على خمسة مقاييس بديلة لمعدل الضريبة الفعلية تم استخدامها من قبل دراسات سابقة تم إجراؤها داخل البيئة الأمريكية، إلى أن نتائجها بشكل عام تدعم النتائج التي توصلت إليها دراسة (Zimmerman, 1983) بشأن وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والعبء الضريبي الذي يقع على عاتقها، وأن هذه العلاقة قوية إلى حد بعيد تجاه المقاييس البديلة لمعدل الضريبة الفعلية حتى عندما أخذت الفترات الزمنية البديلة في الاعتبار، كما أن هذه العلاقة لم تتغير استجابة للتغيرات في قانون الضرائب الأمريكي في فترة الثمانينيات. وهو ما يدعم - على حد تعبير هذه الدراسة - ادعاء (Zimmerman) بأن حجم الشركة هو مقياس ملائم للتكاليف السياسية، ويقدم دليل إضافي يدعم فرضية التكلفة السياسية.

وبالمثل، تدعم دراسات سابقة عديدة (مثل: Md Noor et al., 2008; Davidson and Heaney, 2012; Wu et al., 2012; Kraft, 2014;

(٩) اختبرت دراسة (Zimmerman, 1983) العلاقة بين حجم الشركة، التصنيف القطاعي، ومعدلات الضرائب الفعلية. وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن نتائجها تتسق بشكل عام مع فرضية التكلفة السياسية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات الكبيرة يكون لديها معدلات ضرائب فعلية مرتفعة في معظم وليس كل الصناعات التي شملتها عينة الدراسة. فقد توصلت هذه الدراسة إلى علاقة موجبة بين حجم الشركة ومعدلات الضرائب الفعلية في كل من قطاع الغاز والبتروك وقطاع الصناعات التحويلية، بينما توصلت إلى علاقة سالبة بين حجم الشركة ومعدلات الضرائب الفعلية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وهو ما يتعارض - على حد تعبير Zimmerman - مع فرضية التكلفة السياسية في كل من دراسات الاختيار المحاسبي (Accounting Choice) وفي دراسته هذه لمعدلات الضرائب الفعلية.

Ribeiro, 2015; Parisi, 2016; Salaudeen and Eze, 2018; المقترحة من قبل (Zimmerman, 1983)، وذلك من خلال ما قدمته تلك الدراسات السابقة من أدلة إمبريقية تشير إلى أن الشركات الكبيرة تواجه عبئاً ضريبياً أكبر من العبء الضريبي الذي تشهده الشركات الصغيرة، حيث توصلت تلك الدراسات السابقة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلية، وهو ما يعنى أن الشركات الكبيرة تكون لديها قدرة أقل على ممارسة التجنب الضريبي من الشركات الصغيرة، وذلك نتيجة ما تشهده الشركات الكبيرة من تدقيق وضغط حكومي كبير.

من ناحية أخرى، توفر دراسات سابقة عديدة (مثل: Porcano, 1986; Derashid and Zhang, 2003; Janssen, 2005; Richardson and Lanis, 2007; Poli, 2019) أدلة إمبريقية تدعم فرضية القوة السياسية المقترحة من قبل (Siegfried, 1972)، حيث توصلت تلك الدراسات السابقة إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلية، وهو ما يشير إلى أن الشركات الكبيرة تكون لديها قدرة أكبر على ممارسة التجنب الضريبي من الشركات الصغيرة، وذلك نتيجة ما تمتلكه الشركات الأكبر من قوة إقتصادية وسياسية فائقة مقارنة بالشركات الأصغر تجعلها قادرة على تقليل أعبائها الضريبية.

وعلى مستوى دراسات المقارنة بين الدول، توصلت دراسة (Kim and Limpaphayom, 1998) والتي تم إجراؤها على خمسة دول آسيوية (ضمت كل من هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايبوان، وتايلاند) واستخدمت فيها مقياسين لمعدل الضريبة الفعلية أولهما استخدم من قبل دراسة (Zimmerman, 1983)، وثانيهما استخدم من قبل دراسة (Porcano, 1986)، إلى دعماً إمبريقياً لفرضية القوة السياسية، وذلك من خلال ما توصلت إليه من علاقة سالبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلية مقاساً وفقاً لدراسة (Zimmerman, 1983) في الدول الخمس محل الدراسة. أما فيما يخص العلاقة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلية مقاساً وفقاً لدراسة (Porcano, 1986)، فقد أشارت الدراسة إلى أن النتائج في هونغ كونغ فقط هي التي دعمت فرضية التكلفة السياسية، أما باقي النتائج فقد دعمت فرضية القوة السياسية.

وعلى عينة من الشركات غير المالية المنتمية إلى إحدى عشر قطاعاً إقتصادياً مختلفاً في الفترة بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠٠٩م بالدول الأربعة المنتمية لمجموعة البريك (البرازيل، روسيا، الهند، والصين)، توصلت دراسة (Fernández-Rodríguez and Martínez-Arias, 2014) إلى دعماً إمبريقياً لفرضية التكلفة السياسية، وذلك من خلال ما توصلت إليه من علاقة موجبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي في كل من البرازيل والصين. كما توصلت تلك الدراسة إلى دعماً إمبريقياً لفرضية القوة السياسية، وذلك من خلال ما توصلت إليه من علاقة سالبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي في كل من روسيا والهند.

وعلى ضوء نتائج تلك الدراسات السابقة، ونظراً لوجود أدلة إمبريقية تدعم التحليلات المتناقضة لكل من نظريتي التكلفة السياسية والقوة السياسية بشأن العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يعكسه معدل الضريبة الفعلي الذي تخضع له أرباحها، فإنه يمكن للباحث صياغة فرضية البحث الحالي دون توقع اتجاه تلك العلاقة، وذلك على النحو التالي:

ف: توجد علاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي

٥. تصميم البحث

١.٥. مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث الحالي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة بين عامي ٢٠١٣م و٢٠١٨م، والتي كانت موزعة خلال تلك الفترة، وفقاً للتصنيف القطاعي الذي كان مطبقاً حينها من قبل إدارة البورصة المصرية، على سبعة عشرة قطاعاً إقتصادياً مختلفاً، هي: الأغذية والمشروبات، التشييد ومواد البناء، العقارات، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، الرعاية الصحية والأدوية، السياحة والترفيه، الموارد الأساسية، المنتجات المنزلية والشخصية، الكيماويات، الموزعون وتجار التجزئة، الإتصالات، الغاز والبترو، الإعلام، التكنولوجيا، المرافق، البنوك، والخدمات المالية باستثناء البنوك.^(١٠)

(١٠) قامت إدارة البورصة المصرية في مطلع عام ٢٠٢٠م بتطبيق تصنيف قطاعي جديد على ضوء عملية إعادة هيكلة شاملة طالت كل قطاعات السوق، مع إعادة تسكين الشركات في القطاعات المختلفة بناءً على نشاطها الرئيسي المولد للإيراد أو صافي الإيراد بحسب الأحوال، وذلك في خطوة تستهدف رفع كفاءة وزيادة عمق وتنافسية سوق المال المصري. وقد أسفرت عملية إعادة الهيكلة عن زيادة عدد القطاعات إلى ١٨ قطاع بدلاً من ١٧ قطاع، فيما شهدت نحو ٥٣ شركة تغيير اسم القطاع الذي تنتمي إليه، كما انتقلت ٤٢ شركة إلى قطاعات أخرى بعد دراسة المصدر الرئيسي لنشاطها، واستمرت ١٤٩ شركة كما هي بذات القطاع دون تعديل. ولمزيد من التفصيل حول هذا الشأن يمكن الرجوع إلى التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام ٢٠١٩م.

وقد قام الباحث باستبعاد الشركات التي تنتمي إلى قطاعى البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك من عينة البحث الحالى، وذلك نظراً لاختلاف طبيعة عملها، واختلاف المعالجة الضريبية لبعض بنود إيراداتها ومصروفاتها واجبة الخصم من تلك الإيرادات عنه فى الشركات غير المالية. كما قام الباحث، أيضاً، باستبعاد الشركات غير المالية التي تزاوّل نشاطها بنظام المناطق الحرة العامة والخاصة (ومنها قطاع الإعلام)، وذلك نظراً لإعفاء تلك الشركات من الخضوع للضريبة على الدخل طبقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

وقد إنتهى الباحث إلى اختيار عينة ميسرة من الشركات غير المالية المقيدة، والمتاح الاستعانة بها فى إتمام البحث الحالى، يبلغ حجمها ٨٨ شركة (٥٢٨ مشاهدة) موزعة على أربعة عشر قطاعاً إقتصادياً غير مالى (مرفق ملحق رقم "١" بأسماء شركات عينة البحث)، وبما يعادل ٥١٪، ٥٠٪، ٤٩٪، ٥٠٪، ٥٠٪، ٥١٪ تقريباً من إجمالي عدد الشركات المساهمة غير المالية المقيدة، والمتاح سحب عينة البحث الحالى منه خلال السنوات الست فترة الدراسة على الترتيب. ويوضح الجدول رقم (١) العينة المبدئية للبحث مصنفة وفقاً للتوزيع القطاعى للبورصة المصرية.

جدول رقم (١): التصنيف القطاعى لشركات عينة البحث

م	القطاع	المشاهدات	السنوات وعدد الشركات					
			٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١	التشييد ومواد البناء	٩٠	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
٢	الأغذية والمشروبات	٨٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
٣	العقارات	٧٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
٤	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٥٤	٩	٩	٩	٩	٩	٩
٥	الرعاية الصحية والأدوية	٥٤	٩	٩	٩	٩	٩	٩
٦	المنتجات المنزلية والشخصية	٣٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧	الكيمويات	٣٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٨	السياحة والترفيه	٣٠	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٩	الموارد الأساسية	٢٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
١٠	الموزعون وتجار التجزئة	١٨	٣	٣	٣	٣	٣	٣
١١	التكنولوجيا	١٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
١٢	الغاز والبتروّل	٦	١	١	١	١	١	١
١٣	الاتصالات	٦	١	١	١	١	١	١
١٤	المرافق	٦	١	١	١	١	١	١
	إجمالي	٥٢٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
	عدد الشركات المقيدة بالبورصة ^(١١)	٢١٢	٢١٤	٢٢١	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٠
	عدد الشركات المالية المقيدة	٣٨	٣٨	٤٣	٤٦	٤٧	٤٩	٤٩
	عدد الشركات غير المالية المقيدة	١٧٤	١٧٦	١٧٨	١٧٦	١٧٥	١٧١	١٧١
	نسبة شركات العينة إلى الشركات غير المالية المقيدة	٥١٪	٥٠٪	٤٩٪	٥٠٪	٥٠٪	٥١٪	٥١٪

(١١) المصدر: موقع البورصة المصرية (<https://www.egx.com.eg/ar/MarketIndicator.aspx>)

٢.٥ مصادر الحصول على بيانات البحث

اعتمد الباحث بشأن الحصول على كافة البيانات الخاصة بشركات العينة، على أربعة مصادر أساسية، هي: (١) المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة المقيدة بما تتضمنه من إفصاحات وتقارير دورية يوفرها قسم علاقات المستثمرين (Investor Relations) بتلك الشركات المقيدة، (٢) موقع البورصة المصرية بما يتضمنه من تقارير إفصاح إلزامية، والتي تعدها وترسلها الشركات المساهمة المقيدة لإدارة الإفصاح بالبورصة بموجب قواعد القيد والشطب، (٣) موقع مباشر مصر بما يحتويه من تقارير مالية دورية للشركات المساهمة المقيدة، و (٤) شركة مصر لنشر المعلومات المملوكة للبورصة المصرية، والتي تقوم على تقديم خدمات نقل بيانات التداول اللحظي للشركات المقيدة محلياً ودولياً، وتوفير البيانات الأساسية للشركات المقيدة بالبورصة.

٣.٥ قياس المتغيرات وصياغة النموذج العام للبحث

سوف يعتمد الباحث بشأن اختبار فرضية البحث الحالي على نموذج للإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model)، والذي يبنى على أن مستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركة يعد دالة في كل من حجم الشركة، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

مستوى التجنب الضريبي = دالة (حجم الشركة + المتغيرات الضابطة)

وسوف يعتمد الباحث بشأن قياس مستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركة على معدل الضريبة الفعلية (ETR)، كمقياس عكسي لمستوى التجنب الضريبي، حيث تشير معدلات الضرائب الفعلية المرتفعة إلى انخفاض الممارسات المتعلقة بالتجنب الضريبي، والعكس بالعكس. وسوف يتم استخدام مقياسين لمعدل الضريبة الفعلية (ETR) في البحث الحالي، يختلفان في ماهية البسط المستخدم لحساب معدل الضريبة الفعلية، وهما:

- **المقياس الأول:** حساب معدل الضريبة الفعلية من خلال قسمة مصروف ضريبة الدخل الحالية الذي يظهر بقائمة دخل الشركة على صافي أرباحها المحاسبية قبل الضريبة.
- **المقياس الثاني:** حساب معدل الضريبة الفعلية من خلال قسمة إجمالي مصروف ضريبة الدخل (مصروف ضريبة الدخل الحالية مضافاً إليه) أو مطروحاً منه ضريبة الدخل المؤجلة) الذي يظهر بقائمة دخل الشركة على صافي أرباحها المحاسبية قبل الضريبة.

وسوف يقوم الباحث بتطبيق بعض القيود على قيم معدلات الضرائب الفعلية التي ستستخدم في البحث الحالي، وكذلك تصفية واستبعاد بعضها من عينة البحث الحالي، وذلك كما يلي: (١) تم تقييد معدلات الضرائب الفعلية لشركات العينة لتقع بين (صفر%، ١٠٠%؛ ٢) إذا كان إجمالي مصروف الضريبة الذي يظهر بقائمة دخل الشركة سالباً، فسوف يتم تحديد معدل الضريبة الفعلي للشركة على أنه (صفر%)، حيث يأخذ هذا القيد في الاعتبار إمكانية إسترداد الضريبة من الحكومة؛^(١٢) (٣) إذا كان صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة صفرًا أو سالباً، فسوف يتم حذف المشاهدة من عينة البحث. وتعد عملية تصفية البيانات على هذا النحو ضرورية، وذلك لأن معدل الضريبة الفعلي ليس له أي معنى إقتصادي متى كان المقام، أي صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة، صفرًا أو سالباً؛ و(٤) إذا كان معدل الضريبة الفعلي أكبر من ١٠٠%، أي أن مصروف ضريبة دخل الشركة أكبر من صافي أرباحها المحاسبية قبل الضريبة، فسوف يتم حذف المشاهدة من عينة البحث.

أما فيما يخص المتغير المستقل، فسوف يعتمد الباحث على ثلاثة مقاييس لحجم الشركة، هي: إجمالي أصول الشركة (بالقيمة الدفترية)، إجمالي أصول الشركة (بالقيمة السوقية)، وإجمالي إيرادات الشركة. وبذلك، يمكن صياغة النموذج العام للبحث الحالي على النحو التالي:

$$ETR_{it} = \beta_0 + \beta_1 FSIZ_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 MTB_{it} + \beta_4 PROF_{it} + \beta_5 CAPINT_{it} + \beta_6 INVINT_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

ثابت الإنحدار	=	β_0
معامل الإنحدار لمتغير حجم الشركة	=	β_1
معاملات الإنحدار للمتغيرات الضابطة	=	$\beta_2 - \beta_6$
المتبقى إحصائياً من تقدير النموذج (الخطأ العشوائي)	=	ε_{it}
معدل الضريبة الفعلي للشركة i في الفترة t	=	ETR_{it}
حجم الشركة i في الفترة t	=	$FSIZ_{it}$
الرافعة المالية (المديونية) للشركة i في الفترة t	=	LEV_{it}

(١٢) ينشأ مصروف الضريبة السالب عندما يحق للشركة إسترداد الضريبة من الحكومة. علاوة على ذلك، يمكن أن ينشأ مصروف الضريبة السالب نتيجة لضريبة الدخل المؤجلة الدائنة (Deferred Tax Credit)، والتي تنشأ نتيجة للفروق الزمنية أو المؤقتة (Temporary Differences) من السنوات السابقة، أو مخصص الضرائب المستقبلية القابلة للإسترداد العام الحالي بسبب الفروق الزمنية أو المؤقتة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي.

$$\begin{aligned}
 \text{MTB}_{it} &= \text{فرص نمو الشركة } i \text{ في الفترة } t \\
 \text{PROF}_{it} &= \text{ربحية الشركة } i \text{ في الفترة } t \\
 \text{CAPINT}_{it} &= \text{كثافة رأس المال للشركة } i \text{ في الفترة } t \\
 \text{INVINT}_{it} &= \text{كثافة المخزون للشركة } i \text{ في الفترة } t
 \end{aligned}$$

ويوضح الجدول رقم (٢) وصفاً لمتغيرات البحث الحالي والتعريف الإجرائي لها، حيث يتم قياس معدل الضريبة الفعلي، حجم الشركة، والمتغيرات الضابطة على النحو التالي:

جدول رقم (٢): التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

التعريف الإجرائي للمتغيرات	المتغيرات	
	رمز المتغير	اسم المتغير
مقاييس المتغير التابع		
يتم حسابه من خلال قسمة مصروف ضريبة الدخل الحالية الذي يظهر بقائمة دخل الشركة i في نهاية الفترة t على صافي أرباحها المحاسبية قبل الضريبة.	ETR1_{it}	معدل الضريبة الفعلي
يتم حسابه من خلال قسمة إجمالي مصروف ضريبة الدخل (مصروف ضريبة الدخل الحالية مضافاً إليه/ أو مطروحاً منه ضريبة الدخل المؤجلة) الذي يظهر بقائمة دخل الشركة i في نهاية الفترة t على صافي أرباحها المحاسبية قبل الضريبة.	ETR2_{it}	
مقاييس المتغير المستقل		
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول كما تظهر بالميزانية العمومية للشركة i في نهاية الفترة t .	FSIZE1_{it}	حجم الشركة
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة السوقية لأصول الشركة i في نهاية الفترة t ، متمثلة في القيمة الدفترية لإجمالي الإلتزامات كما تظهر بالميزانية العمومية للشركة i في نهاية الفترة t مضافاً إليها القيمة السوقية لحقوق الملكية (متمثلة في حاصل ضرب عدد الأسهم القائمة في سعر الإقفال للسهم في تاريخ إعداد الميزانية).	FSIZE2_{it}	
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي إيرادات الشركة i في نهاية الفترة t .	FSIZE3_{it}	
المتغيرات الضابطة		
يتم حسابها من خلال قسمة إجمالي الإلتزامات (المتداولة وغير المتداولة) على إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة i في نهاية الفترة t .	LEV_{it}	الرافعة المالية (المديونية)
يتم قياسها بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق ملكية الشركة i في نهاية الفترة t ، والتي يتم حسابها من خلال قسمة القيمة السوقية لحقوق الملكية (متمثلة في حاصل ضرب عدد الأسهم القائمة في سعر الإقفال للسهم في تاريخ إعداد الميزانية) على القيمة الدفترية لحقوق الملكية كما تظهر بالميزانية العمومية للشركة i في نهاية الفترة t .	MTB_{it}	فرص نمو الشركة
يتم قياسها من خلال قسمة صافي الربح قبل الضرائب على إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة i في نهاية الفترة t .	PROF_{it}	ربحية الشركة
يتم حسابها من خلال قسمة إجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات (إجمالي الأصول الثابتة الملموسة القابلة للاهلاك) على إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة i في نهاية الفترة t .	CAPINT_{it}	كثافة رأس المال
يتم حسابها من خلال قسمة إجمالي المخزون على إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة i في نهاية الفترة t .	INVINT_{it}	كثافة المخزون

٤.٥ مبررات إضافة المتغيرات الضابطة للنموذج العام للبحث

تشير الدراسات السابقة إلى أن معدل الضريبة الفعلي قد يتأثر أيضاً بمتغيرات إضافية بخلاف حجم الشركة. لذا، قام الباحث بإضافة المتغيرات الضابطة التالية للنموذج العام للبحث.

١.٤.٥ الرافعة المالية (المديونية)

لاحظ (Stickney and McGee, 1982) أن الشركات ذات معدلات الضريبة الفعلية المنخفضة تميل إلى أن تكون عالية الاستدانة. وهو ما يشير إلى أن الرافعة المالية (المديونية) تعد أحد وسائل تحقيق الوفر الضريبي. وذلك إنطلاقاً من أن فوائد الديون تعد من المصروفات التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة، ومن ثم يتولد عنها وفورات ضريبية تؤدي إلى تخفيض معدل الضريبة الفعلي الذي تخضع له أرباح الشركة. فالشركات التي تدفع وحدة نقد إضافية كفائدة نتيجة التمويل بالدين، تتلقى جزئياً في مقابلها على وفورات ضريبية في شكل مدفوعات ضرائب أقل (Myers, 2001). وهو الأمر الذي يدعم أرجحية وجود علاقة سالبة بين مستوى المديونية ومعدل الضريبة الفعلي الذي تخضع له أرباح الشركة.

٢.٤.٥ فرص نمو الشركة

يشير (Grullon et al., 2002) إلى أن الشركات التي يتوافر لديها فرص للنمو المستقبلي يكون لديها نفقات رأسمالية عالية، تدفق نقدي حر منخفض، أرباح إقتصادية كبيرة، نمو سريع في الأرباح، وربحية أعلى من الشركات الناضجة (Mature Firms). لذا، يتوقع أن تتسم الشركات ذات فرص النمو الكبيرة بمعدلات ضرائب فعلية كبيرة. من ناحية أخرى، قد يعنى النمو المستقبلي إرتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي إنخفاض معدل الضريبة الفعلي (Kim and Limpaphayom, 1998). كذلك، يرى (Dickinson, 2011) أن الشركات التي يتوافر لديها فرص للنمو المستقبلي ترتبط برافعة مالية أعلى من الشركات الناضجة، وذلك لأنها تحتاج إلى المزيد من الأموال لأغراض الاستثمار، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الفائدة، ومن ثم تحقيق وفورات ضريبية تؤدي إلى تخفيض معدل الضريبة الفعلي.

٣.٤.٥ ربحية الشركة

عندما تكون الشركة أكثر ربحية، فى النهاية، سيكون لديها دخل خاضع للضريبة أكثر (Zimmerman, 1983).^(١٣) وفى نفس الوقت، عندما تعاني الشركة من خسائر تشغيلية صافية فإنها ستدفع ضرائب ضئيلة أو صفرية (Wang, 1991). كذلك، يرى (Siegfried, 1972) أنه من المرجح أن تكون الشركات ذات معدلات الربحية المرتفعة نسبياً على استعداد لدفع معدلات ضرائب فعلية أعلى، وذلك من أجل حماية مكاسبها الخاصة الجذابة من أى تنظيم حكومى محتمل. لذا، يتوقع أن تتسم الشركات ذات مستويات الربحية المرتفعة بمعدلات ضرائب فعلية كبيرة. من ناحية أخرى، يرى (Rego, 2003) أن الشركات ذات معدلات الربحية المرتفعة تتسم بإنخفاض تكاليف إدارة أعبائها الضريبية، وذلك لأنه يتوافر لديها المزيد من الموارد التى يمكن استثمارها فى أنشطة التخطيط الضريبى التى تساهم فى خفض معدلات الضرائب الفعلية التى تخضع لها أرباح تلك الشركات.

٤.٤.٥ كثافة رأس المال

قد يكون لمزيج الأصول تأثير واضح على معدل الضريبة الفعلية الذى تخضع له أرباح الشركة. فى جميع الأنظمة الضريبية، يُسمح للشركات عادةً بخصم قيمة مصروف إهلاك الآلات والمعدات والتجهيزات (الأصول الثابتة الملموسة) التى تملكها من إيراداتها الخاضعة للضريبة. وهذا يعنى أن الشركات التى يتوافر لديها مستويات عالية من الأصول الثابتة الملموسة يجب أن يكون لديها عبء ضريبى أقل من الشركات ذات المستويات المنخفضة من تلك النوعية من الأصول (Stickney and McGee, 1982). بالإضافة إلى ذلك، فى بعض البلدان، قد يتمتع الاستحواذ على الأصول الثابتة الملموسة بحوافز ضريبية ذات آثار مفيدة للعبء الضريبى للشركة (Fernández-Rodríguez, 2014).

٥.٤.٥ كثافة المخزون

إلى المدى الذى تكون فيه كثافة المخزون بديلاً لكثافة رأس المال، يجب أن يكون لدى الشركات ذات المخزون الكثيف معدلات ضرائب فعلية أعلى من الشركات ذات الكثافة الأقل من عنصر المخزون (Zimmerman, 1983).

(١٣) هذا الأمر صحيح بشكل خاص فى البلدان التى تستخدم أنظمة الضرائب التصاعديّة (Progressive Tax Systems).

وقد قدمت دراسات سابقة عديدة (مثل: Gupta and Newberry, 1997; Richardson and Lanis, 2007; Ribeiro, 2015; Parisi, 2016) دليلاً إمبريقياً على أن الشركات التي يتوافر لديها نسبة كبيرة من الأصول الثابتة الملموسة يكون لديها معدلات ضرائب فعلية منخفضة بسبب الحوافز الضريبية، في حين أن الشركات التي يتوافر لديها نسبة كبيرة من المخزون يكون لديها معدلات ضرائب فعلية مرتفعة.

٦. تحليل النتائج

١.٦. نتائج فترة بيانات العينة

أسفر تطبيق القيود التي سبق الإشارة إليها على قيم معدلات الضرائب الفعلية المستخدمة في البحث الحالي لقياس مستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل شركات العينة، عن تصفية واستبعاد بعضها من العينة المبدئية للبحث الحالي، وتحويل بعض آخر من قيم تلك المعدلات من قيم سالبة إلى الصفر، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): نتائج فترة بيانات عينة البحث

عدد المشاهدات	بيان														
٥٢٨	العينة المبدئية للبحث (٨٨ شركة × ٦ سنوات)														
(٥٥)	عدد المشاهدات التي سجلت قيم سالبة لصافي الأرباح المحاسبية قبل الضريبة وتم تصفيتها واستبعادها من عينة البحث														
	<table border="1"> <thead> <tr> <th>الفترة</th> <th>٢٠١٣</th> <th>٢٠١٤</th> <th>٢٠١٥</th> <th>٢٠١٦</th> <th>٢٠١٧</th> <th>٢٠١٨</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>عدد المشاهدات</td> <td>٧</td> <td>٨</td> <td>٩</td> <td>١١</td> <td>٩</td> <td>١١</td> </tr> </tbody> </table>	الفترة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	عدد المشاهدات	٧	٨	٩	١١	٩	١١
الفترة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨									
عدد المشاهدات	٧	٨	٩	١١	٩	١١									
٤٧٣	العينة النهائية للبحث (منها ٢٣ مشاهدة سجلت قيم سالبة لإجمالي مصروف الضريبة الذي يظهر بقائمة دخل الشركة، وقام الباحث بتحويل معدل الضريبة الفعلي المحسوب وفقاً له "ETR ₂ " من القيمة السالبة إلى الصفر)														

٢.٦. إحصاءات وصفية

يعرض جدول رقم (٤) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث الحالي مصنفة إلى ثلاث مجموعات، وهي: مقاييس المتغير التابع (معدل الضريبة الفعلي)، مقاييس المتغير المستقل (حجم الشركة)، والمتغيرات الضابطة، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات عينة البحث.

جدول رقم (٤): إحصاءات وصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري
مقاييس المتغير التابع (معدل الضريبة الفعلي)					
المقياس الأول لمعدل الضريبة الفعلي ($ETR1_{it}$)	٠,٠٠٠	٠,٩٨٨٦	٠,١٩٠٥	٠,٢١٧٦	٠,١١٩٢
المقياس الثاني لمعدل الضريبة الفعلي ($ETR2_{it}$)	٠,٠٠٠	٠,٩٨٣٩	٠,٢١٣٦	٠,٢٢٨٨	٠,١٢٥٧
مقاييس المتغير المستقل (حجم الشركة)					
المقياس الأول لحجم الشركة ($FSIZE1_{it}$)	١٧,٤١٧٥	٢٤,٧٢٣٢	٢٠,٤٥٨٧	٢٠,٣٦٥٧	١,٣٦٠٥
المقياس الثاني لحجم الشركة ($FSIZE2_{it}$)	١٧,٣٤٨٣	٢٤,٨٥١٧	٢٠,٥٨٩٩	٢٠,٥٢٠٣	١,٥٠١٥
المقياس الثالث لحجم الشركة ($FSIZE3_{it}$)	١٤,٤٢٤٠	٢٤,٣٠٩٥	١٩,٨١٩٩	١٩,٨٦٠٨	١,٦٩٩٤
المتغيرات الضابطة					
الرافعة المالية (LEV_{it})	٠,٠١٦٧	٠,٩٣٧٣	٠,٤٢٠٤	٠,٣٨٤٨	٠,٢٢٢٠
نمو الشركة (MTB_{it})	٠,٢١٤٨	٢٠,٥٦٩٦	١,٦٦٤٩	١,١٩٢٣	١,٩٦٣٨
ربحية الشركة ($PROF_{it}$)	٠,٠٠١٢	٠,٤٢٣٣	٠,١١١٨	٠,٠٩٤٣	٠,٠٨٩٠
كثافة رأس المال ($CAPINT_{it}$)	٠,٠٠٠٨	١,٥٨٥١	٠,٤٢٥٢	٠,٣٩٥٣	٠,٣٢٦٣
كثافة المخزون ($INVINT_{it}$)	٠,٠٠٠	٠,٦٩٤٤	٠,١٧٨٢	٠,١٤٤٨	٠,١٤٦٠
عدد المشاهدات (N) = ٤٧٣ مشاهدة					

فيما يتعلق بقيم معدلات الضرائب الفعلية، والتي تستخدم في البحث الحالي كمقياس عكسي لمستوى التجنب الضريبي، توضح الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن نسبة مصروف ضريبة الدخل الحالية إلى صافي الأرباح المحاسبية قبل الضريبة ($ETR1_{it}$) على مستوى شركات العينة خلال السنوات الست فترة الدراسة، تتراوح ما بين (صفر٪، ٩٨,٨٦٪) وذلك بمتوسط (وسيط) يبلغ ١٩,٠٥٪ (٢١,٧٦٪) وانحراف معياري قدره ٠,١١٩٢، تقريباً. كذلك، تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن نسبة إجمالي مصروف ضريبة الدخل (متمثلاً في مصروف ضريبة الدخل الحالية مضافاً إليه/ أو مطروحاً منه ضريبة الدخل المؤجلة) إلى صافي الأرباح المحاسبية قبل الضريبة ($ETR2_{it}$) على مستوى شركات العينة خلال السنوات الست فترة الدراسة، تتراوح ما بين (صفر٪، ٩٨,٣٩٪) وذلك بمتوسط (وسيط) يبلغ ٢١,٣٦٪ (٢٢,٨٨٪) وانحراف معياري قدره ٠,١٢٥٧، تقريباً.

وفيما يتعلق بمقاييس حجم الشركة، تبين الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن أحجام شركات العينة مقاسةً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول ($FSIZE1_{it}$) خلال السنوات الست فترة الدراسة تتراوح ما بين (١٧,٤٢، ٢٤,٧٢ تقريباً)، وذلك بمتوسط يبلغ ٢٠,٤٦ تقريباً، وبانحراف معياري قدره ١,٣٦١ تقريباً. كما تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن أحجام شركات العينة مقاسةً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة السوقية للأصول ($FSIZE2_{it}$) خلال السنوات الست فترة الدراسة تتراوح ما بين (١٧,٣٥، ٢٤,٨٥ تقريباً)، وذلك بمتوسط يبلغ

٢٠,٥٩ تقريباً، وبانحراف معياري قدره ١,٥٠٢ تقريباً. كذلك، توضح الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن أحجام شركات العينة مقاسةً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي إيرادات النشاط ($FSIZE3_{it}$) خلال السنوات الست فترة الدراسة تتراوح ما بين (١٤,٤٢، ٢٤,٣١ تقريباً)، وذلك بمتوسط يبلغ ١٩,٨٢ تقريباً، وبانحراف معياري قدره ١,٦٩٩ تقريباً.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن نسبة إجمالي القيمة الدفترية للإلتزامات إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصول (LEV_{it}) على مستوى شركات العينة خلال السنوات الست فترة الدراسة تتراوح ما بين (١,٦٧٪، ٩٣,٧٣٪) وذلك بمتوسط يبلغ ٤٢,٠٤٪ تقريباً، مما يعني أن متوسط نسبة إجمالي القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصول على مستوى شركات العينة خلال السنوات الست فترة الدراسة يبلغ ٥٧,٩٦٪ تقريباً، وتعكس تلك النسبة ميل شركات العينة للإعتماد بشكل أكبر على حقوق الملكية مقارنةً بالديون عند تحديد التشكيلة التي تتألف منها مصادر التمويل. كما توضح الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن متوسط نسبة القيمة السوقية لحقوق ملكية شركات العينة إلى قيمتها الدفترية (MTB_{it}) خلال السنوات الست فترة الدراسة يبلغ ١,٦٦٥ تقريباً، وهو ما يشير إلى أن متوسط نسبة القيمة السوقية لحقوق ملكية شركات العينة إلى قيمتها الدفترية أكبر من الواحد الصحيح.

وفيما يتعلق بربحية الشركة، تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن متوسط نسبة صافي الربح المحاسبي قبل الضرائب إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصول ($PROF_{it}$) على مستوى شركات العينة خلال السنوات الست فترة الدراسة، تتراوح ما بين (٠,١٢٪، ٤٢,٣٣٪) وذلك بمتوسط (وسيط) يبلغ ١١,١٨٪ (٩,٤٣٪) وانحراف معياري قدره ٠,٠٨٩ تقريباً. أيضاً، تبين الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن متوسط نسبة إجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات (إجمالي الأصول الثابتة الملموسة القابلة للإهلاك) إلى إجمالي القيمة الدفترية لأصول شركات العينة ($CAPINT_{it}$) خلال السنوات الست فترة الدراسة يبلغ ٤٢,٥٢٪ تقريباً، وذلك بانحراف معياري قدره ٠,٣٢٦٣ تقريباً. أخيراً، توضح الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن نسبة إجمالي المخزون إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصول ($INVINT_{it}$) على مستوى شركات العينة خلال السنوات الست فترة الدراسة، تراوحت ما بين (صفر٪، ٦٩,٤٤٪)، وذلك بمتوسط يبلغ ١٧,٨٢٪ وانحراف معياري قدره ٠,١٤٦٠ تقريباً.

٣.٦. تحليل الارتباط

يعرض الجدول رقم (٥) مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) للعلاقة بين متغيرات البحث الحالي. وتظهر مصفوفة الارتباط لبيرسون على مستوى شركات عينة البحث، كما هو موضح بالجدول رقم (٥)، أن الإزدواج الخطى لا يمثل مشكلة في البحث الحالي، حيث بلغ أقصى معامل ارتباط بين المتغيرات التفسيرية المتضمنة بالنموذج العام للبحث الحالي (٠,٣٦) وذلك بين المقياس الثانى لحجم الشركة ($FSIZE2_{it}$) وفرص نمو الشركة (MTB_{it})، وكذلك بين المقياس الثالث لحجم الشركة ($FSIZE3_{it}$) وكثافة رأس المال ($CAPINT_{it}$)^(١٤) وتجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من أن معامل الارتباط بين المقياسين الأول والثانى لحجم الشركة بلغ (٠,٩٥)، كما هو موضح بالجدول رقم (٥)، إلا أن ذلك لا يمثل مشكلة إزدواج خطى في البحث الحالي، حيث سيتم الإعتماد على مقياس واحد فقط من هذين المقياسين فى كل مرة يتم فيها تشغيل النموذج العام للبحث الحالي.

وتظهر نتائج تحليل الارتباط لبيرسون على مستوى شركات عينة البحث، كما هو موضح بالجدول رقم (٥)، عدم وجود ارتباط معنوى بين أي من مقياسى معدل الضريبة الفعلى والمقاييس الثلاثة المستخدمة فى البحث الحالي للتعبير عن حجم الشركة. كذلك، تظهر نتائج تحليل الارتباط الموضحة بالجدول رقم (٥) وجود ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين الرافعة المالية (LEV_{it}) والمقياس الثانى لمعدل الضريبة الفعلى ($ETR2_{it}$). كما تظهر نتائج تحليل الارتباط الموضحة بالجدول رقم (٥) وجود ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين ربحية الشركة ($PROF_{it}$) والمقياس الأول لمعدل الضريبة الفعلى ($ETR1_{it}$). أيضاً، تظهر نتائج تحليل الارتباط الموضحة بالجدول رقم (٥) وجود ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين كثافة رأس المال ($CAPINT_{it}$) والمقياس الثانى لمعدل الضريبة الفعلى ($ETR2_{it}$). أخيراً، أظهرت نتائج تحليل الارتباط الموضحة بالجدول رقم (٥) عدم وجود ارتباط معنوى بين أي من متغيرى فرص نمو الشركة (MTB_{it})، أو كثافة المخزون ($INVINT_{it}$) وأي من مقياسى معدل الضريبة الفعلى.

(١٤) تعد مصفوفة الارتباط لبيرسون بمثابة الأداة الأولية لاكتشاف مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية المتضمنة بنموذج البحث. ويشير (Gujarati, 2003) إلى أن درجة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية تعد مقبولة وغير خطيرة إذا بلغ معامل الارتباط بين أي منها (٠,٨٠) كحد أقصى.

جدول رقم (٥): مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات البحث

م	المتغيرات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
١	المقياس الأول لمعدل الضريبة الفعلى ($ETR1_{it}$)	١									
٢	المقياس الثانى لمعدل الضريبة الفعلى ($ETR2_{it}$)	**٠,٥٢	١								
٣	المقياس الأول لحجم الشركة ($FSIZE1_{it}$)	٠,٠٣-	٠,٠٧-	١							
٤	المقياس الثانى لحجم الشركة ($FSIZE2_{it}$)	٠,٠١	٠,٠٦-	**٠,٩٥	١						
٥	المقياس الثالث لحجم الشركة ($FSIZE3_{it}$)	٠,٠٦	٠,٠٦	**٠,٧١	**٠,٧٤	١					
٦	الرافعة المالية (LEV_{it})	٠,٠٦	**٠,١٦	**٠,٢١	**٠,٢٣	**٠,٣١	١				
٧	نمو الشركة (MTB_{it})	٠,٠٨	٠,٠١	**٠,١٥	**٠,٣٦	**٠,٢٠	**٠,٢٤	١			
٨	ربحية الشركة ($PROF_{it}$)	**٠,١٩	٠,٠٥	٠,٠٥	**٠,٢٢	**٠,٢٩	**٠,١٩-	**٠,٣١	١		
٩	كثافة رأس المال ($CAPINT_{it}$)	٠,٠٣	**٠,١٢	٠,٠٢	٠,٠٠٤	**٠,٣٦	٠,٠٧-	*٠,٠٩-	٠,٠٨	١	
١٠	كثافة المخزون ($INVINT_{it}$)	٠,٠٥	٠,٠٩	**٠,٢٤-	**٠,١٩-	٠,٠٢	٠,٠٥	**٠,١٦	٠,٠٦	٠,٠٦	١

**، * الارتباط دال عند مستوى معنوية (١٪)، (٥٪) على الترتيب.

٤.٦. نتائج تحليل الانحدار

اعتمد الباحث بشأن اختبار فرضية البحث الحالي على ستة نماذج للانحدار الخطى المتعدد، تتعلق الثلاثة نماذج الأولى منها بانحدار المقياس الأول لمعدل الضريبة الفعلي ($ETR1_{it}$) على كل من حجم الشركة معبراً عنه في كل مرة من المرات الثلاث التي يتم فيها إجراء تحليل الانحدار بمقياس واحد فقط من المقاييس الثلاثة المستخدمة في البحث الحالي للتعبير عن حجم الشركة، والمتغيرات الضابطة. في حين تتعلق الثلاثة نماذج الأخرى منها بانحدار المقياس الثاني لمعدل الضريبة الفعلي ($ETR2_{it}$) على كل من حجم الشركة معبراً عنه في كل مرة من المرات الثلاث التي يتم فيها إجراء تحليل الانحدار بمقياس واحد فقط من المقاييس الثلاثة المستخدمة في البحث الحالي للتعبير عن حجم الشركة، والمتغيرات الضابطة.

وقد اعتمد الباحث في تقدير معالم هذه النماذج الست على طريقة المربعات الصغرى ("Ordinary Least Squares" "OLS")، حيث تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداماً في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المقدرات المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة تتميز بأنها خطية وغير متحيزة، فضلاً عن أنه من بين جميع المقدرات الخطية وغير المتحيزة تتميز مقدرات المربعات الصغرى بأنها أفضل المقدرات، أي أن لها أقل تباين (عنانى، ٢٠١١).^(١٥)

ولاختبار مدى ملائمة بيانات البحث الحالي لافتراضات تحليل الانحدار، استعان الباحث بمعامل تضخم التباين (The Variance Inflation Factor "VIF") للحكم على ما إذا كانت درجة الإزدواج الخطى في أي من النماذج الست التي يعتمد عليها الباحث في اختبار فرضية البحث الحالي خطيرة أم لا.^(١٦) وقد توصل الباحث إلى أن درجة الإزدواج الخطى بين المتغيرات

(١٥) يقال أن مقدرًا معينًا ($\hat{\beta}$) أفضل مقدر خطى غير متحيز للمعلمة (β)، إذا توافرت فيه الشروط التالية: (١) أن يكون التحيز في تقدير المعلمة (β) مساوياً للصفر [أي إذا كان $E(\hat{\beta}) = \beta$]، حيث يعرف التحيز في تقدير معلمة معينة بأنه الفرق بين التوقع الرياضى أو الوسط الحسابى لتقديرات المعلمة ($\hat{\beta}$) والقيمة الحقيقية لها (β)؛ (٢) أن يتمتع المقدر ($\hat{\beta}$) بخاصية أقل تباين بالنسبة لجميع المقدرات الخطية وغير المتحيزة التي يمكن الحصول عليها بطرق تقدير أخرى للمعلمة (β)؛ (٣) أن يكون المقدر ($\hat{\beta}$) خطياً بحيث يمكن كتابته كدالة خطية في قيم المتغير التابع (عنانى، ٢٠١١).

(١٦) يعد معامل تضخم التباين (VIF) وسيلة مهمة لاكتشاف مدى ارتباط كل متغير مستقل ببقية المتغيرات المستقلة الأخرى المتضمنة بنموذج الانحدار المتعدد. ويقاس معامل تضخم التباين مقدار الزيادة في تباين تقديرات معالم نموذج الانحدار نتيجة وجود ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة المتضمنة بالنموذج، فكلما كانت قيمة هذا المعامل كبيرة زاد تباين التقديرات، وزادت بالتالى الأخطاء المعيارية لها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة (t) المحسوبة المستخدمة في اختبارات المعنوية الإحصائية للمعلم (عنانى، ٢٠١١).

التفسيرية المتضمنة بتلك النماذج منخفضة وغير خطيرة، حيث إن أقصى قيمة لمعاملات تضخم التباين (VIF) تم الحصول عليها في تلك النماذج الست بلغت (١,٥٥٨)، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٦)، وكانت للمقياس الثالث لحجم الشركة ($FSIZE3_{it}$). ويؤكد ذلك على عدم خطورة مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية المتضمنة بأي من نماذج الانحدار الست التي يعتمد عليها الباحث في اختبار فرضية البحث الحالي، الأمر الذي يمكن معه تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم تلك النماذج.^(١٧)

جدول رقم (٦): إحصاءات اختبار الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية للبحث

معامل تضخم التباين (VIF)						المتغيرات المستقلة
المقياس الثاني لمعدل الضريبة الفعلى ($ETR2_{it}$)			المقياس الأول لمعدل الضريبة الفعلى ($ETR1_{it}$)			
نموذج (٦)	نموذج (٥)	نموذج (٤)	نموذج (٣)	نموذج (٢)	نموذج (١)	
		١,١٥٠			١,١٤٨	$FSIZE1_{it}$
	١,٣١٣			١,٣٢٢		$FSIZE2_{it}$
١,٥٥٨			١,٥٤٦			$FSIZE3_{it}$
١,٣٩١	١,٢١١	١,٢٠١	١,٣٨٤	١,٢٠٨	١,١٩٨	LEV_{it}
١,٢٧٠	١,٣٨١	١,٢٨٧	١,٢٧٢	١,٣٨٢	١,٢٨٩	MTB_{it}
١,٣٧٥	١,٢٥٧	١,٢١٩	١,٣٨٦	١,٢٧٢	١,٢٢٦	$PROF_{it}$
١,٢٤٤	١,٠٣٢	١,٠٣٤	١,٢٣٥	١,٠٣١	١,٠٣٢	$CAPINT_{it}$
١,٠٣٣	١,١١٤	١,١١٥	١,٠٣٢	١,١١٢	١,١١٤	$INVINT_{it}$

ويعرض الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة إدخال (Enter) التي تم التوصل إليها بشأن نماذج الانحدار الست التي يعتمد عليها الباحث في اختبار فرضية البحث الحالي. ويتضح من نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٧) معنوية نموذج الانحدار الخطى بين معدل الضريبة الفعلى معبراً عنه بأي من المقياسين الأول أو الثاني ($ETR1_{it}$ or $ETR2_{it}$) ومجموعة المتغيرات المستقلة المتضمنة بأي من نماذج الانحدار الست التي يعتمد عليها الباحث في اختبار فرضية البحث الحالي. وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F) لأي من تلك النماذج الست، حيث إنه بمقارنة قيمة الاحتمال (P-Value) لأي من تلك النماذج بمستوى المعنوية المقبول في العلوم الاجتماعية (وهو ٥٪)، يتبين أن (P-Value = Sig. < 5%).

(١٧) توفر قيم معاملات تضخم التباين مؤشراً على خطورة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية المتضمنة بنموذج الانحدار المتعدد، وليس الحكم على ما إذا كان الإزدواج الخطى موجوداً أم لا، حيث لا يوجد حتى الآن اختبار إحصائي يمكن أن يعطي إجابة قاطعة على مثل هذا التساؤل. ونظراً لأنه لا توجد جداول إحصائية يمكن استخدامها للحكم على معنوية قيم معاملات تضخم التباين، فقد اتفق إحصائياً على أنه إذا زادت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) عن (١٠) فإن ذلك يعد مؤشراً على خطورة الإزدواج الخطى بنموذج الانحدار المتعدد (عنانى، ٢٠١١).

كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (٧)، أن قيمة معامل التحديد (R^2) الخاصة بالنماذج الثلاثة الأولى المتعلقة بإنحدار المقياس الأول لمعدل الضريبة الفعلي ($ETR1_{it}$) على أي من المقاييس الثلاثة المستخدمة في البحث الحالي للتعبير عن حجم الشركة، والمتغيرات الضابطة تعادل (٠,١٠٥، ٠,١٠٤، ٠,٠٩٢) على الترتيب. وهو ما يشير إلى أن النموذج الأول، والمتعلق بإنحدار المقياس الأول لمعدل الضريبة الفعلي ($ETR1_{it}$) على كل من المقياس الأول لحجم الشركة ($FSIZE1_{it}$) والمتغيرات الضابطة، يعد الأكثر قوةً فيما بين تلك النماذج الثلاثة بشأن تفسير التباين في المقياس الأول لمعدل الضريبة الفعلي ($ETR1_{it}$).

كذلك، تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (٧)، أن قيمة معامل التحديد (R^2) الخاصة بالنماذج الثلاثة الأخرى المتعلقة بإنحدار المقياس الثاني لمعدل الضريبة الفعلي ($ETR2_{it}$) على أي من المقاييس الثلاثة المستخدمة في البحث الحالي للتعبير عن حجم الشركة، والمتغيرات الضابطة تعادل (٠,٠٩٨، ٠,٠٩٧، ٠,٠٩٣) على الترتيب. وهو ما يشير إلى أن النموذج الرابع، والمتعلق بإنحدار المقياس الثاني لمعدل الضريبة الفعلي ($ETR2_{it}$) على كل من المقياس الأول لحجم الشركة ($FSIZE1_{it}$) والمتغيرات الضابطة، يعد هو الآخر الأكثر قوةً فيما بين تلك النماذج الثلاثة بشأن تفسير التباين في المقياس الثاني لمعدل الضريبة الفعلي ($ETR2_{it}$).

ويتضح من نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٧)، وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى معنوية (٥٪) بين حجم الشركة معبراً عنه بأي من المقياسين الأول أو الثاني ($FSIZE1_{it}$ or $FSIZE2_{it}$) ومعدل الضريبة الفعلي معبراً عنه بأي من المقياسين الأول أو الثاني ($ETR1_{it}$ or $ETR2_{it}$). وهو ما يعنى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يعكسه معدل الضريبة الفعلي الذي تخضع له أرباحها. وتشير تلك النتيجة إلى أن الشركات المساهمة المصرية الكبيرة تكون لديها قدرة أكبر على ممارسة التجنب الضريبي من الشركات الصغيرة، وذلك نتيجة ما تمتلكه الشركات الكبيرة من قوة إقتصادية وسياسية فائقة تجعلها قادرة على تقليل أعبائها الضريبية، فضلاً عن أن تلك الشركات يتوافر لديها المزيد من الموارد التي يمكن استثمارها في أنشطة التخطيط الضريبي التي تسهم في خفض معدلات الضرائب الفعلية التي تخضع لها أرباحها. وتدعم تلك النتيجة فرضية القوة السياسية المقترحة من قبل (Siegfried, 1972)، وتدحض كذلك

توقعات نظرية التكلفة السياسية بشأن وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والعبء الضريبي الذي يقع على عاتقها.

وفيما يخص المتغيرات الضابطة، تظهر نتائج تحليل الانحدار الموضحة بالجدول رقم (٧)، وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين الرافعة المالية (LEV_{it}) ومعدل الضريبة الفعلية للشركة معبراً عنه بأي من المقياسين الأول أو الثاني ($ETR1_{it}$ or $ETR2_{it}$)، وذلك على مستوى نماذج الانحدار الست التي قام الباحث بتشغيلها لاختبار فرضية البحث الحالي. وعلى الرغم من تناقض أو تعارض تلك النتيجة مع وجهة النظر التي تدعمها وتبناها غالبية الدراسات السابقة من أن الرافعة المالية (المديونية) تعد أحد وسائل تحقيق الوفر الضريبي، إلا أن الباحث يرى أن وجهة النظر هذه ليست صحيحة تماماً بالنسبة لحالة الشركات المصرية، وخاصةً في ظل التشريع الضريبي القائم.

فعند استقراء قانون الضريبة المصري على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٩٩١) لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاتهما، وذلك فيما يخص المعالجة الضريبية للعوائد المدينة على القروض والسلفيات التي حصلت عليها المنشأة بهدف استخدامها في مزاولة النشاط،^(١٨) سنجد أن القانون قد وضع حدوداً قصوى لخصم تلك العوائد، كما وضع عدداً من القيود والشروط الواجب توافرها لاعتبار تلك العوائد من التكاليف واجبة الخصم.^(١٩) لذا، يرى الباحث أن تقييد المشرع الضريبي المصري لخصم العوائد المدينة سيترتب عليه تخفيض قيمة العوائد المدينة الواجب اعتبارها من التكاليف واجبة الخصم، وهو ما سيؤدي إلى زيادة وعاء الضريبة. الأمر الذي قد يدحض من وجهة النظر التي ترجح وجود علاقة سالبة بين مستوى المديونية ومعدل الضريبة الفعلية الذي تخضع له أرباح الشركة.

(١٨) تنص المادة (٥٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م، على أنه: "تشمل العوائد المدينة كل ما يتحمله الشخص الإعتباري من مبالغ مقابل ما يحصل عليه من القروض والسلفيات أياً كان نوعها والسندات والأذون. وتشمل القروض والسلفيات، في تطبيق حكم البند (١) من المادة (٥٢) من القانون، السندات وأية صورة من صور التمويل بالدين من خلال أوراق مالية ذات عائد ثابت أو متغير".

(١٩) قام المشرع الضريبي المصري بتقييد خصم العوائد المدينة بالقيود والشروط التالية: (١) يعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم: عوائد القروض المستخدمة في النشاط أياً كانت قيمتها، وذلك بعد خصم العوائد الدائنة غير الخاضعة للضريبة أو المعفاة منها قانوناً (مادة ٢٣/ بند ١)؛ (٢) لا يعد من التكاليف واجبة الخصم: العائد المسدد على قروض فيما يجاوز مثلى سعر الائتمان والخصم المعلن لدى البنك المركزي في بداية السنة الميلادية التي تنتهي فيها الفترة الضريبية (مادة ٢٤/ بند ٤)؛ (٣) لا يعد من التكاليف واجبة الخصم: عوائد القروض والديون على اختلاف أنواعها المدفوعة لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة أو معفيين منها (مادة ٢٤/ بند ٥)؛ (٤) لا يعد من التكاليف واجبة الخصم: العوائد المدينة التي تدفعها الأشخاص الاعتبارية على القروض والسلفيات التي حصلت عليها فيما يزيد على أربعة أمثال متوسط حقوق الملكية وفقاً للقوائم المالية التي يتم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ولا يسرى هذا الحكم على البنوك وشركات التأمين، وكذلك الشركات التي تباشر نشاط التمويل التي يصدر بتحديداتها قرار من الوزير (مادة ٥٢/ بند ١).

كذلك، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٧)، وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين مستوى ربحية الشركة ($PROF_{it}$) ومعدل الضريبة الفعلى الذى تخضع له تلك الأرباح معبراً عنه بأى من المقياسين الأول أو الثانى ($ETR1_{it}$ or $ETR2_{it}$)، وذلك على مستوى نماذج الانحدار الست التى قام الباحث بتشغيلها لاختبار فرضية البحث الحالى. وتبدو تلك النتيجة منطقية إلى حد بعيد، فعندما تكون الشركة أكثر ربحية سيكون لديها دخل خاضع للضريبة أكثر، وفى النهاية، ستخضع لمعدل ضريبة فعلى أعلى. كذلك، تتسق تلك النتيجة مع ما أشار إليه (Siegfried, 1972) من أن الشركات التى تحقق مستويات عالية من الربح تكون على استعداد لدفع معدلات ضرائب فعلية أعلى، وذلك من أجل حماية مكاسبها الخاصة الجذابة من أى تنظيم حكومى محتمل.

أيضاً، تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٧)، وجود علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين كثافة رأس المال ($CAPINT_{it}$) والمقياس الثانى لمعدل الضريبة الفعلى ($ETR2_{it}$)، وذلك على مستوى نماذج الانحدار الثلاث التى قام الباحث بتشغيلها لاختبار تأثير المقياس الثالث لحجم الشركة على معدل الضريبة الفعلى للشركة معبراً عنه بالمقياس الثانى ($ETR2_{it}$). ويرى الباحث أن تلك النتيجة يمكن عزوها بشكل أساسى إلى الفروق الزمنية التى تنشأ بين الربح المحاسبى والربح الضريبى (وعاء الضريبة)، نتيجة الاختلافات القائمة بين المعالجة المحاسبية لإهلاكات الأصول الثابتة والمعالجة الضريبية لتلك الإهلاكات وفقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م، وهو الأمر الذى يترك أثره على إجمالى مصروف ضريبة الدخل الذى تتحمله الشركة.^(٢٠)

أخيراً، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٧)، عدم وجود علاقة معنوية بين أى من فرص نمو الشركة (MTB_{it})، أو كثافة المخزون ($INVINT_{it}$) وبين معدل الضريبة الفعلى للشركة معبراً عنه بأى من المقياسين الأول أو الثانى ($ETR1_{it}$ or $ETR2_{it}$)، وذلك على مستوى نماذج الانحدار الست التى قام الباحث بتشغيلها لاختبار فرضية البحث الحالى.

(٢٠) تناولت المواد (٢٥، ٢٦، ٢٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م، والمواد (٣٣، ٣٤، ٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون، أحكام المعالجة الضريبية لإهلاكات الأصول الثابتة. وقد كانت تلك المواد مثار جدل كبير بين المهتمين بالشأن الضريبى المصرى. وللإطلاع أكثر حول هذا الموضوع يمكن الرجوع، على سبيل المثال لا الحصر، إلى المصادر التالية (شعيب، ٢٠٠٦؛ لطفى، ٢٠٠٧؛ الشافعى ومنصور، ٢٠١٥).

جدول رقم (٧): نتائج تحليل إندثار مقياسي معدل الضريبة الفعلي على المقاييس الثلاثة لحجم الشركة

المقياس الثاني لمعدل الضريبة الفعلي (ETR_{2it})			المقياس الأول لمعدل الضريبة الفعلي (ETR_{1it})			المتغيرات المستقلة
نموذج رقم (٦)	نموذج رقم (٥)	نموذج رقم (٤)	نموذج رقم (٣)	نموذج رقم (٢)	نموذج رقم (١)	
٠,٢٠٦ *** (٣,٥٦٧)	٠,٢٦٠ *** (٣,٨٠٧)	٠,٢٧٩ *** (٣,٨٩٨)	٠,١٩٧ *** (٣,٢١٥)	٠,٢٨٣ *** (٣,٩١٠)	٠,٢٩٥ *** (٣,٨٩٥)	ثابت الانحدار (Constant)
		٠,٠٠٨- ** (٢,٢٧٩-)			٠,٠٠٩- ** (٢,٤٦٣-)	المقياس الأول لحجم الشركة ($FSIZE1_{it}$)
	٠,٠٠٧- ** (٢,١٠٧-)			٠,٠٠٩- ** (٢,٤١١-)		المقياس الثاني لحجم الشركة ($FSIZE2_{it}$)
٠,٠٠٥- (١,٥٤٩-)			٠,٠٠٥- (١,٤٢١-)			المقياس الثالث لحجم الشركة ($FSIZE3_{it}$)
٠,١٢٣ *** (٥,٢١١)	٠,١١٨ *** (٥,٣٦٨)	٠,١١٧ *** (٥,٣٨٦)	٠,٠٧٧ *** (٣,٠٧٨)	٠,٠٧٤ *** (٣,٢١٣)	٠,٠٧٣ *** (٣,١٨٦)	الرافعة المالية (LEV_{it})
٠,٠٠٣- (١,٢٤٤-)	٠,٠٠٢- (١,٦٧٥-)	٠,٠٠٣- (١,٠٣٦-)	٠,٠٠١- (٠,٤٧٥-)	٠,٠٠٠ (٠,١٠٢)	٠,٠٠١- (٠,٣٠١-)	نمو الشركة (MTB_{it})
٠,٢٨٦ *** (٤,٨٩٠)	٠,٢٧٧ *** (٤,٩٥٥)	٠,٢٦٢ *** (٤,٧٥٩)	٠,٣٧٦ *** (٦,٠٣٨)	٠,٣٨٣ *** (٦,٤٩٥)	٠,٣٦٤ *** (٦,٢٩٠)	ربحية الشركة ($PROF_{it}$)
٠,٠٣٥ ** (٢,٣١٩)	٠,٠٢٧ * (١,٩٤٥)	٠,٠٢٧ ** (١,٩٨٢)	٠,٠١٣ (٠,٧٩٣)	٠,٠٠٠- (٠,١٠٠-)	٠,٠٠٠ (٠,١٠٩)	كثافة رأس المال ($CAPINT_{it}$)
٠,٠٢٩ (٠,٩٤٨)	٠,٠١٣ (٠,٤٢٠)	٠,٠١٢ (٠,٣٦٨)	٠,٠٤٦ (١,٤٠٢)	٠,٠٣١ (٠,٩٣٧)	٠,٠٣١ (٠,٩١٥)	كثافة المخزون ($INVINT_{it}$)
***، **، * الفروق دالة عند مستوى معنوية (١٪)، (٥٪)، (١٠٪) على الترتيب.						
٠,٠٩٣	٠,٠٩٧	٠,٠٩٨	٠,٠٩٢	٠,١٠٤	٠,١٠٥	معامل التحديد (R^2)
٠,٠٨١	٠,٠٨٥	٠,٠٨٧	٠,٠٨٠	٠,٠٩٢	٠,٠٩٣	معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$)
***٧,٨٢١	***٨,١٩٣	***٨,٣٣١	***٧,٧٦٨	***٨,٩١٤	***٨,٩٦٠	قيمة (F) المحسوبة ودلالة اختبار (F)
١,٩٦٨	١,٩٧٩	١,٩٧٧	١,٩٦٠	١,٩١٩	١,٩١٧	نتيجة اختبار (Durbin-Watson)
٤٦٥	٤٦٥	٤٦٥	٤٦٨	٤٦٧	٤٦٧	عدد المشاهدات (N)

٧. خلاصة البحث

على الرغم من أن التجنب الضريبي بات يمثل ظاهرة عالمية، تجد مكانها فى كل النظم الاقتصادية المعاصرة، وفى كل المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، إلا أن حاجة الدول إلى تدعيم الإذعان الضريبي لضمان توليد الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل برامجها، تجعل احتياجها إلى مواجهة ظاهرة التجنب الضريبي أمراً ملحاً. فقد بات لزاماً على الإدارات الضريبية فى مختلف دول العالم، توفير الإجراءات التى تستهدف الحد من ممارسة تلك الظاهرة.

وتزداد أهمية تلك الإجراءات بالنسبة للدول النامية، ومن بينها مصر، والتى ظلت رداً من الزمن لا تولى ظاهرة التجنب الضريبي اهتماماً كافياً، اقتناعاً منها بأن التجنب الضريبي حق للممول، يستمد من حريته فى الاستفادة من القوانين السارية، وأن ما يترتب على هذه الاستفادة من مزايا ضريبية، أو تجنب للضريبة كلها أو بعضها، لا غضاضة منه، طالما تم فى إطار القوانين السارية، ولم يرقى إلى مستوى التهرب الضريبي الذى يشكل مخالفة للقانون، واحتياطياً ينبغى معاقبة فاعليه والقضاء عليه.

ونظراً للآثار الاقتصادية البالغة لظاهرة التجنب الضريبي على كل من المجتمعات المتقدمة والنامية، اتجهت العديد من الدراسات السابقة لدراسة العوامل المحددة لممارسة تلك الظاهرة من قبل منشآت الأعمال. ويعد حجم الشركة واحداً من تلك العوامل، والذى حظى باهتمام بالغ بشأن تأثيره المتوقع على ممارسة ظاهرة التجنب الضريبي، وذلك نظراً للجدل الأكاديمي القائم بشأن طبيعة هذا التأثير. فقد طُرحت نظريتان على طرفى نقيض بشأن تفسير العلاقة بين حجم الشركة وظاهرة التجنب الضريبي، هما: نظرية التكلفة السياسية، ونظرية القوة السياسية.

فمن ناحية، تذهب نظرية التكلفة السياسية إلى أن الضرائب على أرباح الشركات تمثل إحدى عناصر التكاليف السياسية التى تتعرض لها الشركة. لذا، فإن الشركات الكبيرة يتوقع أن يكون لديها معدلات ضرائب فعلية كبيرة بسبب ما تعانيه من تدقيق حكومي وعام كبير وصارم، ونتيجة لذلك فإنها تكون أقل احتمالاً أن تتحايل على مسؤولياتها الضريبية. وهو ما يعنى أن الشركات الكبيرة تكون لديها قدرة أقل على ممارسة التجنب الضريبي إذا ما قورنت بالشركات الصغيرة.

وعلى النقيض من نظرية التكلفة السياسية، تذهب نظرية القوة السياسية إلى أن الشركات الكبيرة يكون لديها إمكانيات أكبر للتأثير على العملية السياسية لصالحها، نتيجة ما تتمتع به من قوة إقتصادية وسياسية فائقة مقارنةً بالشركات الصغيرة، ويتوافر لديها المزيد من الموارد التي يمكن استثمارها في أنشطة التخطيط الضريبي، التي تسهم في خفض معدلات الضرائب الفعلية التي تخضع لها أرباحها. وبالتالي، فإن الشركات الكبيرة تكون أكثر قدرةً على تجنب الأعباء الضريبية إذا ما قورنت بالشركات الصغيرة.

وفي ضوء هذا التناقض الواضح بين هاتين النظريتين بشأن تفسير العلاقة بين حجم الشركة وظاهرة التجنب الضريبي، يتضح أن هذه القضية تعد مجالاً خصباً لمزيد من البحث والدراسة، وأن هناك العديد من التساؤلات المهمة التي تتعلق بالآثار الإقتصادية والسياسية لتزايد حجم الشركات، لا تنطوي على إجابات كافية. لذا، استهدف البحث الحالي التعرف على طبيعة العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات المساهمة المصرية. ولتحقيق هذا الهدف، استعان الباحث بعينة مكونة من ٨٨ شركة مساهمة مصرية (٤٧٣ مشاهدة) مقيدة بالبورصة وتنتمي إلى أربعة عشر قطاعاً اقتصادياً غير مالي في الفترة بين عامي ٢٠١٣م و٢٠١٨م.

ومن أجل اختبار فرضية البحث، تم الاستعانة بثلاثة مقاييس لحجم الشركة، هي: إجمالي أصول الشركة بالقيمة الدفترية، إجمالي أصول الشركة بالقيمة السوقية، وإجمالي إيرادات الشركة. كما استعان الباحث بمعدل الضريبة الفعلية (ETR) كمقياس عكسي لمستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركة. وقد استخدم الباحث مقياسين لمعدل الضريبة الفعلية (ETR) في البحث الحالي، يعتمد أولهما على مصروف ضريبة الدخل الحالية الذي يظهر بقائمة دخل الشركة، أما ثانيهما فيعتمد على إجمالي مصروف ضريبة الدخل (مصروف ضريبة الدخل الحالية مضافاً إليه/ أو مطروحاً منه ضريبة الدخل المؤجلة) الذي يظهر بقائمة دخل الشركة.

ويعد ضبط تأثيرات كل من الرافعة المالية (المديونية)، فرص نمو الشركة، ربحية الشركة، كثافة رأس المال، وكثافة المخزون على معدل الضريبة الفعلية (ETR)، توصل الباحث باستخدام الإنحدار الخطى المتعدد إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة مقاساً بأي من إجمالي أصول الشركة

بالقيمة الدفترية، أو إجمالي أصول الشركة بالقيمة السوقية وكل من مقياسي معدل الضريبة الفعلي المستخدمين في البحث الحالي للتعبير عن مستوى التجنب الضريبي. وهو ما يعنى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يعكسه معدل الضريبة الفعلي الذي تخضع له أرباحها. ويشير الباحث إلى أن تلك النتيجة تحمل بين طياتها دعماً إمبريقياً واضحاً لفرضية القوة السياسية، وتدحض كذلك توقعات نظرية التكلفة السياسية بشأن وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والعبء الضريبي الذي يقع على عاتقها.

٨. دراسات مستقبلية

في ضوء ما توصل إليه البحث الحالي من نتائج، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية، يتمثل أهمها فيما يلي:

- (١) التأثير المنظم للملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات المساهمة المصرية.
- (٢) إجراء دراسة مقارنة عن تأثير حجم الشركة على مستوى التجنب الضريبي بكل من الشركات المساهمة المملوكة للقطاع الخاص والشركات المساهمة المملوكة لقطاع الأعمال العام.
- (٣) التأثير المنظم لفرص النمو المستقبلية على العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات المساهمة المصرية.
- (٤) دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات المساهمة المصرية.
- (٥) أحد حدود البحث الحالي هو استبعاد الشركات التي تنتمي للقطاع المالي من عينة البحث، نظراً لاختلاف طبيعة عملها، واختلاف المعالجة الضريبية لبعض بنود إيراداتها ومصروفاتها واجبة الخصم عنه في الشركات غير المالية، لذا، يمكن دراسة العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي الذي يمارس من قبل الشركات التي تنتمي للقطاع المالي المصري.

(٦) فى ظل الإقتراح بأن مستوى ربحية الشركة يعمل كمتغير وسيط فى العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي، لذا يمكن استخدام نموذج للمعادلات الهيكلية وتحليل المسار لتصميم نموذج سببى أو بنائى يوضح علاقات التأثير والتأثر بين حجم الشركة (كمتغير مستقل)، ربحية الشركة (كمتغير وسيط)، ومستوى التجنب الضريبي (كمتغير تابع)، ويختبر التأثير المباشر لحجم الشركة على مستوى التجنب الضريبي، بالإضافة إلى التأثير غير المباشر لحجم الشركة (عن طريق: ربحية الشركة) على مستوى التجنب الضريبي.

(٧) فى ظل الإقتراح بأن مستوى إدارة الدخل يعمل كمتغير وسيط فى العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي، لذا يمكن استخدام نموذج للمعادلات الهيكلية وتحليل المسار لتصميم نموذج سببى أو بنائى يوضح علاقات التأثير والتأثر بين حجم الشركة (كمتغير مستقل)، إدارة الدخل (كمتغير وسيط)، ومستوى التجنب الضريبي (كمتغير تابع)، ويختبر التأثير المباشر لحجم الشركة على مستوى التجنب الضريبي، بالإضافة إلى التأثير غير المباشر لحجم الشركة (عن طريق: إدارة الدخل) على مستوى التجنب الضريبي.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- التقرير السنوى للبورصة المصرية، ٢٠١٩، متاح على:
http://www.egx.com.eg/get_pdf.aspx?ID=26553&Lang=ARB
- الشافعى، جلال، وجيهان السيد منصور، ٢٠١٥، "مشاكل فى المحاسبة الضريبية"، المؤلفان، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- شعيب، السعيد محمد عبد العزيز، ٢٠٠٦، "القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بين أحكام التشريع ومشكلات التطبيق ومقترحات العلاج"، المؤتمر الضريبي الحادى عشر للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة، ١٩-٢٢ يونيو.
- صديق، رمضان، ٢٠١١، "التجنب الضريبي: بين الإباحة والحظر فى التشريع المقارن والمصرى - دراسة تحليلية مقارنة لظاهرة التجنب الضريبي وكيف تعاملت معها التشريعات الضريبية الأجنبية والعربية مع إشارة خاصة للتشريع المصرى"، المؤلف، كلية الحقوق، جامعة حلوان.
- عارف، محمود محمد، ٢٠٠١، "سياسة الميزانية: دراسة فى الاقتصاد العام"، الطبعة الثالثة، المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- عنانى، محمد عبد السميع، ٢٠١١، "التحليل القياسى والاحصائى للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS"، الطبعة الثالثة، المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، بإصدار قانون الضريبة على الدخل، الجريدة الرسمية، العدد ٢٣ (تابع) الصادر فى التاسع من يونيو ٢٠٠٥م.
- قانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤، بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠، الجريدة الرسمية، العدد ٢٦ مكرر (أ) الصادر فى الثلاثين من يونيو ٢٠١٤م.
- قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة، الجريدة الرسمية، العدد ٣٥ مكرر (ج) الصادر فى السابع من سبتمبر ٢٠١٦م.
- قرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، الوقائع المصرية، العدد ٢٩٥ (تابع) الصادر فى السابع والعشرون من ديسمبر ٢٠٠٥م.

لطفى، أمين السيد أحمد، ٢٠٠٧، "فلسفة المحاسبة عن الضريبة على الدخل"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

هويدى، على محمد حسن، ١٩٨٩، "الاستراتيجية المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات فى الدول النامية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثالث: ١٤٥-١٨٣.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

Coolidge, C., and G. Tullock, 1980, "Firm Size and Political Power", Edited by John J. Siegfried, *The Economics of Firm Size, Market Structure and Social Performance: Proceedings of a Conference*, Sponsored by the Bureau of Economics, Federal Trade Commission, Washington, D.C.

Davidson, S., and R. Heaney, 2012, "Effective Tax Rates and the Political Cost Hypothesis: A Re-evaluation of Australian Evidence", *Australian Tax Forum* 27 (1): 79-105.

Derashid, C., and H. Zhang, 2003, "Effective Tax Rates and the Industrial Policy Hypothesis: Evidence from Malaysia", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 12 (1): 45-62.

Dickinson, V., 2011, "Cash Flow Patterns as a Proxy for Firm Life Cycle", *The Accounting Review* 86 (6): 1969-1994.

Fernández-Rodríguez, E., and A. Martínez-Arias, 2014, "Determinants of the Effective Tax Rate in the BRIC Countries", *Emerging Markets Finance and Trade* 50 (Supplement 3): 214-228.

Grullon, G., R. Michaely, and B. Swaminathan, 2002, "Are Dividend Changes a Sign of Firm Maturity?", *The Journal of Business* 75 (3): 387-424.

Gujarati, D. N., 2003, "*Basic Econometrics*", 4th Edition, McGraw Hill, New York.

- Gupta, S., and K. Newberry, 1997, “Determinants of the Variability in Corporate Effective Tax Rates: Evidence from Longitudinal Data”, *Journal of Accounting and Public Policy* 16 (1): 1-34.
- Hazır, Ç. A., 2019, “Determinants of Effective Tax Rates in Turkey”, *Journal of Research in Business* 4 (1): 35-45.
- Janssen, B., 2005, “Corporate Effective Tax Rates in the Netherlands”, *De Economist* 153 (1): 47-66.
- Kasim, F. M., and N. Saad, 2019, “Determinants of Corporate Tax Avoidance Strategies among Multinational Corporations in Malaysia”, *International Journal of Public Policy and Administration Research* 6 (2): 74-81.
- Kim, K. A., and P. Limpaphayom, 1998, “Taxes and Firm Size in Pacific-Basin Emerging Economies”, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 7 (1): 47-68.
- Kraft, A., 2014, “What Really Affects German Firms' Effective Tax Rate?”, *International Journal of Financial Research* 5 (3): 1-19.
- Md Noor, R., N. Matsuki, and B. Bardai, 2008, “Corporate Effective Tax Rates: A Study on Malaysian Public Listed Companies”, *Management and Accounting Review* 7 (1): 1-20.
- Myers, S. C., 2001, “Capital Structure”, *Journal of Economic Perspectives* 15 (2): 81-102.
- Omer, T. C., K. H. Molloy, and D. A. Ziebart, 1993, “An Investigation of the Firm Size-Effective Tax Rate Relation in the 1980s”, *Journal of Accounting, Auditing and Finance* 8 (2): 167-182.
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), “*Glossary of Tax Terms*”, Available at: <https://www.oecd.org/ctp/glossaryoftaxterms.htm>

- Parisi, V., 2016, “The Determinants of Italy’s Corporate Tax Rates: An Empirical Investigation”, *Public and Municipal Finance* 5 (4): 7-14.
- Poli, S., 2019, “The Determinants of the Corporate Effective Tax Rate of Italian Private Companies”, *African Journal of Business Management* 13 (16): 507-518.
- Porcano, T. M., 1986, “Corporate Tax Rates: Progressive, Proportional, or Regressive”, *Journal of the American Taxation Association* 7 (2): 17-31.
- Rego, S. O., 2003, “Tax-Avoidance Activities of U.S Multinational Corporations”, *Contemporary Accounting Research* 20 (4): 805-833.
- Ribeiro, A. I. M., 2015, “*The Determinants of Effective Tax Rates: Firms Characteristics and Corporate Governance*”, Unpublished Master Thesis, School of Economics and Management, University of Porto, Portugal.
- Richardson, G., and R. Lanis, 2007, “Determinants of the Variability in Corporate Effective Tax Rates and Tax Reform: Evidence from Australia”, *Journal of Accounting and Public Policy* 26 (6): 689-704.
- Salamon, L. M., and J. J. Siegfried, 1977, “Economic Power and Political Influence: The Impact of Industry Structure on Public Policy”, *American Political Science Review* 71 (3): 1026-1043.
- Salaudeen, Y. M., and U. C. Eze, 2018, “Firm Specific Determinants of Corporate Effective Tax Rate of Listed Firms in Nigeria”, *Journal of Accounting and Taxation* 10 (2): 19-28.
- Siegfried, J. J., 1972, “*The Relationship between Economic Structure and the Effect of Political Influence: Empirical Evidence from the Federal Corporation Income Tax Program*”, Unpublished PhD Thesis, The University of Wisconsin.

- Stickney, C. P., and V. E. McGee, 1982, “Effective Corporate Tax Rates: The Effect of Size, Capital Intensity, Leverage, and Other Factors”, *Journal of Accounting and Public Policy* 1 (2): 125-152.
- Wang, S., 1991, “The Relation between Firm Size and Effective Tax Rates: A Test of Firms' Political Success”, *The Accounting Review* 66 (1): 158-169.
- Watts, R. L., and J. L. Zimmerman, 1978, “Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards”, *The Accounting Review* 53 (1): 112-134.
- Wu, L., Y. Wang, P. Gillis, and W. Luo, 2012, “State Ownership, Tax Status, and Size Effect of Effective Tax Rate in China”, *Accounting and Business Research* 42 (2): 97-114.
- Zimmerman, J. L., 1983, “Taxes and Firm Size”, *Journal of Accounting and Economics* 5: 119-149.

ملحق رقم (١)

قائمة بأسماء شركات عينة البحث

م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات
	قطاع العقارات		قطاع التشييد ومواد البناء
١	القاهرة للاسكان والتعمير	٣٠	ليسيكو مصر
٢	المتحدة للاسكان والتعمير	٣١	أسمنت سيناء
٣	الشمس للاسكان والتعمير	٣٢	السويس للأسمنت
٤	العالمية للاستثمار والتنمية	٣٣	مصر للأسمنت - قنا
٥	العربية لاستصلاح الاراضي	٣٤	دلنا للاتشاء والتعمير
٦	المجموعة المصرية العقارية	٣٥	جنوب الوادي للأسمنت
٧	التعمير والاستشارات الهندسية	٣٦	الشركة العربية للمحاسب
٨	العقارية للبنوك الوطنية للتنمية	٣٧	مصر بنى سويف للأسمنت
٩	مصر الجديدة للاسكان والتعمير	٣٨	الإسكندرية لأسمنت بورتلاند
١٠	زهراء المعادي للاستثمار والتعمير	٣٩	العربية للخزف - سيراميك ريماس
١١	المصريين للاسكان والتنمية والتعمير	٤٠	روبكس لتصنيع البلاستيك والاكريك
١٢	السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار	٤١	البويات والصناعات الكيماوية - باكين
١٣	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات		اكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية
١٤	السويس للأكياس	٤٢	العز للسيراميك والبورسلين - الجوهرة
١٥	دلنا للطباعة والتغليف	٤٣	الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقارى
١٦	الأهرام للطباعة والتغليف	٤٤	قطاع الأغذية والمشروبات
١٧	العربية للصناعات الهندسية	٤٥	الدلتا للسكر
١٨	الكابلات الكهربائية المصرية	٤٦	القاهرة للدواجن
١٩	المصرية لخدمات النقل والتجارة	٤٧	مطاحن مصر العليا
٢٠	الشروق الحديثة للطباعة والتغليف	٤٨	مطاحن شرق الدلتا
٢١	الصناعات الهندسية المعمارية - ايكون	٤٩	المنصورة للدواجن
٢٢	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف	٥٠	مطاحن الاسكندرية
٢٣	قطاع الموارد الأساسية		مطاحن شمال القاهرة
٢٤	مصر للألومنيوم	٥١	مطاحن مصر الوسطى
٢٥	الألومنيوم العربية	٥٢	مصر للزيوت والصابون
٢٦	مصر الوطنية للصلب - عتاقة	٥٣	مطاحن وسط وغرب الدلتا
٢٧	العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية	٥٤	الاسماعيلية مصر للدواجن
٢٨	قطاع التكنولوجيا		الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
٢٩	قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	٥٥	العربية لمنتجات الألبان - أراب ديرى
	راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات	٥٦	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة

تابع ملحق رقم (١)
قائمة بأسماء شركات عينة البحث

م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات
	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	٧٤	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات
٥٧	مستشفى النزهة الدولي	٧٥	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما
٥٨	الإسكندرية للخدمات الطبية	٧٦	سيدى كرير للبتروكيماويات - سيدبك
٥٩	النيل للأدوية والصناعات الكيماوية	٧٧	أبو فير للأسمدة والصناعات الكيماوية
٦٠	المصرية الدولية للصناعات الدوائية		قطاع السياحة والترفيه
٦١	العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	٧٨	مصر للفنادق
٦٢	القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية	٧٩	أوراسكوم للفنادق والتنمية
٦٣	ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية	٨٠	شركة رواد السياحة - الرواد
٦٤	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية	٨١	الشركة المصرية للمنتجات السياحية
٦٥	الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية	٨٢	المصرية للمشروعات السياحية العالمية
	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية		قطاع الموزعون وتجار التجزئة
٦٦	العربية لحليج الاقطان	٨٣	مصر للأسواق الحرة
٦٧	جولدن تكس للاصواف	٨٤	العامة للصوامع والتخزين
٦٨	دايس للملابس الجاهزة	٨٥	أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية
٦٩	النساجون الشرقيون للسجاد		قطاع الغاز والبترول
٧٠	العامة لمنتجات الخزف والصيني	٨٦	الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك
٧١	الشركة الشرقية للدخان إيسترن كومباني		قطاع الاتصالات
	قطاع الكيماويات	٨٧	المصرية للاتصالات
٧٢	مصر لصناعة الكيماويات		قطاع المرافق
٧٣	المالية والصناعية المصرية	٨٨	شركة غاز مصر

The Relationship between Firm Size and Tax Avoidance: Political Cost Theory or Political Power Theory?

Empirical Study on the Egyptian Listed Companies

Sayed Salem Mohamed Abou Salem

*Lecturer, Department of Accounting, Faculty of Commerce, Zagazig
University, Egypt*

Synopsis

This study examines the relationship between firm size and tax avoidance in the Egyptian listed companies. To achieve this goal, the study relied on a sample of 88 listed non-financial Egyptian companies, with 473 firm-year observations, between 2013 and 2018. In order to test the hypothesis, the study used three indicators to measure the firm's size: Total assets at book value, total assets at market value, and total revenues. The study also used the effective tax rate as an inverse measure of the company's tax avoidance level. After controlling the effects of financial leverage, growth opportunities, firm profitability, capital intensity, and inventory intensity on the effective tax rate, the researcher find by using multiple linear regression analysis, a negative relationship between firm size and effective tax rate. This means that there is a positive relationship between firm size and the company's tax avoidance level. This result represents a clear empirical support for the political power hypothesis, and also refutes the expectations of political cost theory regarding the existence of a positive relationship between firm size and the company's tax burden.

Keywords: *Firm Size, Tax Avoidance, Effective Tax Rate, Political Cost Theory, Political Power Theory.*